الضرورة الشعرية

التي لا ضرورة لها بين الإقرار والإنكار

دراسة تطبيقية

إعداد

د / أحمد محمد عبد العزيز علام

الأستاذ المشارك بكلية الآداب.

قسم اللغة العربية وآدابها بعنيزة. جامعة القصيم

الضرورة الشعرية التي لا ضرورة لها بين الإقرار والإنكار. دراسة تطبيقية

أحمد محمد عبد العزيز علام

قسم اللغة العربية وآدابها بعنيزة. جامعة القصيم

الملخص :

هذا البحث يدور حول ظاهرة الضرورة الشعرية ومفهومها المختلف فيه بين الجمهور وابن مالك، فالجمهور يرى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لا يجوز في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، وابن مالك يرى أن الضرورة هي ما يُضطر إليه الشاعر، ولا يَجِدُ عنه مندوحةً، وبناء على هذا الرأي اعترض على بعض أبيات الضرورة التي يمكن أن يعدل الشاعر عنها، فهي ضرورة لا ضرورة لها، وقد وردت آراء موافقة لرأي ابن مالك وسابقة عليه، وبلغ عدد الأبيات التي أحصيتها وقد استعملت فيها الضرورة في غير ضرورة ثمانية وثلاثين بيتا ما بين ضرائر زيادة، أو نقص، أو إبدال.

الكلمات المفتاحية: الضرورة الشعرية – الإقرار – الإنكار – النثر – الشعر.

The unnecessary poetic necessity between recognition and denial is an applied study

Ahmed Mohamed Abd El , Aziz Allam

Department of Arabic Language and Literature in Aniza. Qassim University

Abstact:

This research revolves around the phenomenon of poetic necessity and its different concept between the public and Ibn Malik, the public believes that necessity is what happened in poetry, which is not permissible in prose, whether the poet is a need or not, and Ibn Malik believes that necessity is what the poet is obliged to do, and does not find it necessary, and on the basis of this opinion objected to some verses of necessity that the poet can modify, it is a necessity, and opinions have been received in accordance with the opinion of the son of Owner and predecessor, the number of verses i counted and where necessity was unnecessarily used thirty-eight houses between increased, deficient, or replaced.

Keywords: poetic necessity - recognition - denial - prose - poetry.

المقدمة

الشعر العربي نبع صاف ومنهل عذب مستطاب اشتمل على كنوز من العلم وخالص من اللباب، وهو شاهد لا يكذب وبرهان لا يقبل الشك.

والشعراء أُمراء الكلام، وزعماء، الخطاب، تُبَارِي أَسَلَةُ ألسنتهم أَطْرَافَ الأَسَلِ، وقد استعمل الشعراء الضرورة في محلها وفي غير محلها، فأداهم ذلك إلى مخالفات لدى أهل الاختصاص، ومنذ وقت وأنا أجمع الأبيات التي وردت فيها ضرورة شعرية يمكن تفاديها بإبدال حركة بحركة، أوحرف بحرف، أو لفظ بلفظ، ولو عدل عنها ما انكسر الوزن، و لما كان الخلاف بين المذهبين الشهيرين في تحديد مفهوم الضرورة قائما أردت أن أقف في بحثي بينهما موقف المفسر الذي يتلمس الدلالات من العبارات حتى يأتيه البيان في فهم المغزى والمراد. ولم أجد من يعنى بجمع هذه الظاهرة من الباحثين ويخصها بالدراسة، ولم تشر إليها كتب الضرورة ببحث مستقل، كما لم يتناوله أحد من الباحثين بالبحث والاستقصاء وكل ما ورد من كلام المؤلفين ما هي إلا شَذَرَ مَذَرَ بين ثنايا الموضوعات مستشهدين في حديثهم بالأبيات التي ذكرها ابن مالك[١] . والضرورة ومفهومها عند العلماء الأوائل كُتب فيها كثيرا[٢]، فلا ينكر ولا يجحد فضل مؤلفيها. ولقد أحصيت ثمانية

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٠١.

(٢) من هذه الدراسات: الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية السيد إبراهيم محمد، الضرورة الشعرية وأثرها في في شرح ابن عقيل عبد الجبار جعفر القزاز، الضرورة الشعرية عند ابن السراج فاطمة الراجحي، الضرورة الشعرية عند المعري سري قحطان حمدان، الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش وحيد عز الرجال متولي، الضرورة الشعرية في شعر امرئ القيس سحر السيد مصطفى خطاب، الضرورة الشعرية في كتاب سيبويه أحمد محمد عبد الدايم، الضرورة الشعرية لدى النحويين =

وثلاثين بيتا من مختلف الضرائر ومن بطون أمات الكتب، وضعتها تحت سبعة وعشرين عنوانا نحويا وصرفيا ، وقسمت البحث إلى مبحثين يسبقهما مقدمة، وتتلوهما خاتمة ، وثبت المصادر وفهرس الموضوعات. أما المقدمة فبينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره .

المبحث الأول فيه مطلبان : **المطلب الأول:** مناهج المؤلفين ومذهبهم في الضرورة. **المطلب الثاني:** الضرورة الشعرية بين مذهب الجمهور، ورأي ابن مالك. **المبحث الثاني : (الدراسة التطبيقية)**

وهو خاص بالنماذج الشعرية للضرورة الشعرية التي لا ضرورة لها، وقد قسمتها على نظام ابن عصفور في كتابه ضرائر الشعر، ورتبت النماذج داخل المبحث على ترتيب ألفية ابن مالك، وكانت طريقتي في تناول النموذج أن أضع له عنوانا مناسبا مرقما، وأمهد بإيجاز للمسألة، ثم أتناول البيت محل الشاهد بالتحليل النحوي والصرفي واللغوي والعروضي، وأبين موطن الضرورة في البيت ووزن البيت على الضرورة، ثم أعيد كتابة البيت بدون ضرورة مع تقطيعه ووزنه لأظهر الفرق بين البيت قبل الضرورة وبعد الضرورة. مع عرض آراء العلماء التي تناولت تلك الضرورة. ويقع هذا المبحث في ثلاثة مطالب :الأول ضرائر الزيادة، الثاني ضرائر النقص، الثالث ضرائر البدل.

=

دراسة على ألفية ابن مالك إبراهيم بن صالح الحندود، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية عن المألوف خديجة زبار الحمداني، مفهوم الضرورة عند ابن مالك علي عبد الله حسين العنبكي، مصطلح الضرورة الشعرية بين المصطلح والنقد الأدبي لرضوان جنيدي، مفهوم الضرورة عند أهم علماء العربية سامي عوض.

المبحث الأول

المطلب الأول

مناهج المؤلفين ومذهبهم في الضرورة

تنوعت مناهج المؤلفين في الضرورة[١] قديما وحديثا على النحو الآتي:

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ، الخليل هو أول من أصَّل لمفهوم الضرورة الشعرية ففرق بين لغة الشعر ولغة النثر، وجعل ما يجوز في الشعر والاضطرار في منزلة واحدة، فالضرورة عند الخليل لا تعني الإلجاء، فللشعراء أساليبهم الخاصة بهم يتجهون إليها بإرادتهم سواء أكانوا مضطرين أم لا.

٢- سيبويه ، اختلف في تفسير عبارة سيبويه للضرورة، فمنهم من فسرها على مذهب الجمهور[٢] القائل بأنه لا يشترط في الضرورة الاضطرار، فالشاعر يجوز له في الشعر ما لا يجوز في الكلام وله أن يستخدم الضرورة سواء اضطر إليها ذلك أم لم يضطر، ومنهم من فسر عبارة سيبويه على

---

(١) يرى الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، فلم يشترطوا في الضرورة الاضطرار، بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام. ويرى ابن مالك أن الضرورة هي ما يُضطر إليه الشاعر ولا يَجِدُ عنه مندوحةً، بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى، فالضرورة عنده لا تقع إلا إذا اضطر الشاعر إليها. وسيأتي في المبحث الثاني من هذا الفصل مزيدا من الإيضاح حول تحديد مفهوم الضرورة.

(٢) ذهب إلى ذلك الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم في كتابه "سيبويه والضرورة الشعرية" .

مذهب ابن مالك[1] القائل بأن شرط الضرورة الاضطرار فليس للشاعر عنها مندوحة. وأرجح أن مذهب سيبويه في الضرورة هو مذهب الخليل. ٣- الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ ، نسب للأخفش أنه يُجوّز للشاعر في الشعر وفي الكلام مالا يجوز لغيره [2]؛ لأن الشعر نفسه ضرورة، وفي هذا الرأي من المبالغة ما لا يخفى.

٤- المبرد ت ٢٨٥ هـ، ألف كتابا في الضرورة[3]، ولكنه لم يصلنا، وجاءت آراؤه منثورة في مؤلفاته، وكان في أول حياته العلمية يرى أن الضرورة هي التي لا مندوحة للشاعر عنها، ووافق رأي الجمهور في الضرورة.

٥- ابن السراج ت ٣١٦ هـ، يعد ابن السراج هو أول من صنف الضرورات الشعرية تصنيفا منهجيا.

٦- السيرافي ت ٣٦٨ هـ، أشار إلى الضرورة بقوله: ((اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله... وليس في شيء من ذلك رفعُ منصوبٍ، ولا نصبُ مخفوضٍ، ولا لفظٌ يكونُ المتكلمُ

(١) ذهب إلى ذلك الدكتور إبراهيم الحندود في كتابه القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/٢، وضرائر الشعر ص ١٦، والهمع ١/ ١٢١.

(٣) أشار إليه حاجي خليفة في كشف الظنون ١٠٨٧/٢ .

بـه لاحنـا، ومتـى وجد هذا فـي شعرٍ كـان سـاقطا، ولـم يـدخل فـي ضـرورة الشعر)) [١].

٧- وافق ابن جني ت ٣٩٢هـ الجمهور في تحديد مفهوم الضرورة أي سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لا [٢].

٨- ابن فارس اللغوي ت ٣٩٥ هـ، لابن فارس رسالة بعنوان" ذم الخطأ في الشعر"، صرح فيها بمذهبه في الضرورة وهو من أشد المعارضين للتوسع فـي اسـتعمال الضـرورة، فهـو لا يقـر بالضـرورة التـي يكـون للشـاعر عنهـا مندوحة ومتسع ويعتبرها خطأ وغلطا من الشاعر، وما سواها هي الضرورة التي لا مندوحة للشاعر عنها فهو مضطر لها، فهي إما ضرورة وإما خطأ وغلطا [٣].

٩- القزاز القيرواني ت ٤١٢هـ، وافق الجمهور، فهو يرى أنه يجوز للشاعر عند الضرورة من الزيادة والنقصان والاتساع ..... مما يضطر إليه من استقامة قافية أو وزن بيت أو إصلاح إعراب[٤].

---

(١) ضرورة الشعر للسيرافي ص ٣٤ .

(٢) الخصائص ١/ ٣٢٥ – ٣ / ٣٠٦ .

(٣) الصاحبي ص ٤٨١ : ٤٨٣ ، وذم الخطأ في الشعر ص ١٧ ، وفصول في فقه اللغة ص ١٩٠ .

(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ص ٩٩ .

١٠- ابن عصفور ت ٦٦٩هـ، صرح بمذهبه في الضرورة، وهو مذهب الجمهور [١].

١١- ابن مالك ت ٦٧٢هـ ، يرى ابن مالك أن الضرورة هي ما يُضطر إليه الشاعر ولا يَجِدُ عنه مندوحةً، بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى. فالضرورة عنده لا تقع إلا إذا اضطر الشاعر إليها[٢] .

١٢- أبو حيان الأندلسي ت ٧٤٥ هـ، وافق أبو حيان مذهب الجمهور في مفهوم الضرورة[٣] .

١٣- ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ ، وافق الجمهور، واعتبر أن ما ارتكبه الشعراء من ضرورة وله عنه مندوحة حتى يسهل عليهم ارتكابه عند الاضطرار، وأكثر أشعارهم كانت من غير روية، فلا يتمكنون من تخير ما لا ضرورة فيه، كما أن الشعر كان مظنّة الضرورة فقد استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه [٤].

(١) ضرائر الشعر ص ١٣، وذكر السيوطي رأي ابن عصفور في الاقتراح ص ٩٠ ، المسألة السابعة في الكلام على المقدمات.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٠١، ٢٠٢، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٢٤، ٢٩٩: ٣٠١.

(٣) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٣٨ .

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٨٢ ، ٨٣

١٤- السيوطي ت ٩١١هـ، وقد خص الضرورة الشعرية بمبحث في الهمع لخص فيه أهم المذاهب في الضرورة الشعرية ونسب كل مذهب لأصحابه[١].

١٥- محمود شكري الحسيني الآلوسي ت ١٣٤٢هـ، وافق الجمهور، قال: ((والعبد الفقير قد جرى في هذا الكتاب على ما جرى عليه الجمهور فإنه الأنسب بمذاق العرب)) [٢].

(١) الهمع ٣/ ٢٧٣ .

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص : ٩ .

المطلب الثاني

الضرورة الشعرية بين مذهب الجمهور ، ورأي ابن مالك

أولا: مذهب الجمهور[١]

يرى الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة[٢] أم لا[٣]، فلم يشترطوا في الضرورة الاضطرار، بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ فالضرورة حق للشاعر يباح بها ما لايباح لغيره، وللشاعر أن يأتي بالضرورة أو أن يتركها؛ فهذه لغة الشعر، والشعر ألفت فيه الضرائر، والشعراء أمراء الكلام، وزُعَمَاء الفَخَار، ولكل شيء لسان، ولسانُ الدهر هو الشعر[٤]

---

(١) يمثل رأي الجمهور: الخليل ، وسيبويه في أحد تفسير رأيه، والمبرد في رأيه الثاني، والسيرافي، وابن جني، وابن عصفور، وأبو حيان، وغيرهم .

(٢) المندوحة: المتسع أو السعة، من ندح، يقال: ليس لي عن هذا الأمر مندوحةٌ، أي سعة. الصحاح والأساس (ندح).

(٣) شرح الكتاب للصفار اللوحة ٢١، والخزانة ١/ ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٥٣، والاقتراح ص ٩٠، والضرورة الشعرية ص ٩٨، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص٦، ما يحتمل من الشعر من الضرورة ص ٣٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣، والقول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين ص ١١، والاقتراح ص ٩٠، وحاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب ٤٨/١.

(٤) مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٥٤.

ثانيا: رأي ابن مالك

يرى ابن مالك أن الضرورة هي ما يُضطر إليه الشاعر ولا يَجِدُ عنه مندوحةً، بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى(١). فالضرورة عنده لا تقع إلا إذا اضطر الشاعر إليها؛ لأن الضرورة مأخوذة من الضر النازل الذي لا مدفع له(٢)؛ والقاعدة: أن ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها(٣)، ورأي ابن مالك يشترط عدم وجود البديل وإلا فلا، ويمكن استنباط رأي ابن مالك من خلال نصوصه(٤) فقد قال معلقا: ((وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول:

مَا أنْتَ بِالحَكَمِ المَرْضِي حُكُومَتُهُ ☆☆☆ .....

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول:

..... ☆☆☆ **إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ يُجَدَّعُ**

ولتمكن الثالث من أن يقول:

ما مَنْ يَرُوْحُ..... ☆☆☆ .....

ولتمكن الرابع من أن يقول:

وَمَا مَنْ يَرَى ..... ☆☆☆ .....

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٠١، ٢٠٢، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٢٤، ٢٩٩: ٣٠١.

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر للآلوسي ص ٦.

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي ص ١٩، والتعليقة على شرح المقرب لابن النحاس الحلبي ١ / ٦٣٣.

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٠١، ٢٠٢.

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار... فلما كان حاملهم على ذلك هو السبب، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه، وكشف ما لا يصلح خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار، ولذلك لم يقلّ في أشعارهم، كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر))[1].

اعتراضات على رأي ابن مالك في الضرورة

رد أبو حيان على ما ذكره ابن مالك بأنه لو كان كذلك فلا يكون في كلام العرب ضرورة[2].

كما نقل الآلوسي اعتراضا آخر لأبي حيان على ابن مالك [3].

واعترض الشاطبي على مذهب ابن مالك في الضرورة بأنه خالف جميع النحاة ، وأتى بأمر مبتدع لا سلف له فيه ولا دليل يعضده، بل مؤده إلى انخرام نظام الكلام ، وقواعد العربية . [4]

ورد ابن الطيب على اعتراضات الشاطبي على ابن مالك بالحجة والبرهان[5].

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٠١، ٢٠٢. وانظر أيضا شرح الكافية الشافية ١/ ١٢٤ .

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٨.

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٨.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/ ٤٨٩ : ٤٩٩ .

(٥) مخطوط موطئة الفصيح لابن الطيب اللوحة رقم ٢١.

واعترض ابن هشام على ابن مالك في الضرورة، بأنه لو فتح هذا الباب لم يكن في الوجود ضرورة [١].

ورد الشيخ محمد الأمير على اعتراض ابن مالك واختار رأي الجمهور في مفهوم الضرورة[٢].

واعترض الدكتور إبراهيم حسن على ابن مالك ووصف مذهبه في الضرورة أنه ظاهر الفساد لاعتماده على مجرد التفسير اللغوي لمعنى الضرورة، دون مراعاة لطبيعة الشعر[٣].

آراء موافقة لرأي ابن مالك وسابقة عليه

أستطيع أن أقول: إن هناك آراء موافقة لرأي ابن مالك في الضرورة وسابقة عليه وهي[٤] :

١- المبرد ت ٢٨٥هـ ، في أول حياته العلمية، ثم عدل إلى رأي الجمهور[٥] .

---

(١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) حاشية الأمير على مغني اللبيب ١/ ٤٨ .

(٣) سيبويه والضرورة الشعرية ص ٣٢، ٣٣.

(٤) وممن تابعوا ابن مالك في مذهبه وأخذوا برأيه حديثا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه فصول في فقه اللغة ص١٩٢، والدكتور إبراهيم صالح الحندود، في القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين ص ١٩.

(٥) مثل مسألة إذا سمي بموصول فيه (أل) لا ينادى عند سيبويه، وأجاز المبرد نداءه في نقده لسيبويه، ولكنه رجع عنه في المقتضب وجعل قول الشاعر: (من اجلك =

٢- **ابن السراج ت ٣١٦هـ** ، فاشترط على الشاعر ألا يستخدم الضرورة في اللحن(١).

٣- **حمزة بن الحسن الأصفهاني ت ٣٦٠هـ**، فيرى أن قرائح الشعراء، الذين هم أمراء الكلام بالضرورات التي تمر بهم في المضايق، التي يدفعون إليها عند حصر المعاني الكثيرة في بيوت ضيقة المساحة والإعنات الذي يلحق عند إقامة القوافي ..... فلا بد أن يدفعهم استيفاء حقوق الصنعة إلى عَسْف اللغة بفنون الحيلة (٢).

٤ – **أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني ت ٣٨٤هـ**، وقد تتبع أخطاء الشعراء التى نبّه عليها أهل العلم، وأوضح الغلط فيها(٣).

٥- **القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ت ٣٩٢هـ** قال: (ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية، فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه، إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه أو إعرابه ؟ ولولا أن أهل الجاهلية جُدُّوا بالتقدم واعتقد الناس فيهم أنهم

=

يالتي تيمت قلبي) ضرورة كما قال سيبويه. انظر مقدمة المقتضب ١/ ٩٠، ٩١ – ٤/ ٥٢٢.

(١) الأصول في النحو باب ضرورة الشاعر ٤٣٥/٣، ٤٣٦. وانظر الاشتقاق لابن السراج ص ٣٩.

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ص ١٥٧، ١٥٨.

(٣) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ص ١٦.

قدوة والأعلام والحجة لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مسترذلة ومردودة منفية))[١].

٦- **ابن فارس اللغوي ت ٣٩٥هـ**، وهو من المعترضين على مذهب الجمهور القائل بالتوسع في الضرورة[٢]

٧- **أبو هلال العسكري ت ٣٩٥هـ**، وقد قبح الضرورة ورأى أن اجتنابها أولى من ارتكابها؛ لأنها رخصة قبيحةتشين الكلام ويؤخذ بها عن الحاجة فقط [٣].

٨- **ابن شرف القيرواني ت ٤٦٠ هـ**، وقد حذر من اللحن والغلط في الشعر ثم الذهاب لالتماس العذر للشاعر والتحايل على الأعذار[٤].

٩- ومن العلماء المحدثين الذين يرون تقييد الضرائر وعدم إطلاقها الدكتور رمضان عبد التواب فيرى أن الضرورة منها ما هو جائز، ومنها ما هو خطأ وقع فيه الشاعر وخرج عن النظام المألوف لأصول العربية [٥].

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٤.

(٢) الصاحبي ص ٤٨١: ٤٨٣.وانظر أيضا ذم الخطأ في الشعر ص ١٧ أ .

(٣) الصناعتين ص ١٥٠.

(٤) أعلام الكلام لابن شرف ص ٣٧، ٣٨.

(٥) فصول في فقه العربية ص ١٤٣ .

سماعية الضرائر الشعرية

الضرورة سماعية لا يقاس عليها، فلا يجوز للمولدين ومن بعدهم أن يضطروا إلى غير ما اضطر إليه القدامى(١)

وأرى أن قضية الضرورة التي لا ضرورة لها تحتاج إلى تمهل وروية وإنصاف، والغلو في الإطلاق أو التقييد غيرُ مقبول. كما أن ابن مالك لم يسد باب الضرورة كما يدعي بعضهم، وإنما هو قلل كثرة ما يطلق عليه ضرورة؛ لأنه اشترط الاضطرار مع عدم وجود البديل، فإن وُجد البديل الموافق للقواعد العربية فهو أولى من الضرورة الخارجة عن القواعد العربية المألوفة. كما أن بعض ما وجهه ابن مالك لبعض الأبيات غير مقبول؛ لأن تغييره يشمل شطر البيت كاملا، ولا يؤدي الغرض الذي يقصده الشاعر مثل بيت :

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ☆☆☆ ألاّ يجاورنا إلاَّكِ ديارُ

يقول ابن مالك : لتمكن الشاعر من أن يقول :

أن لا يكون لنا خل ولا جارُ

فالمعنى مختلف، والشاعر يقصد ألا يجاوره أحد إلا هي لمكانتها عنده، أما ما ذكره ابن مالك فالمعنى: أنه إذا كانت هي جارته فلا يكون له صديق أو جار. والتغيير المقبول الذي يكون في أضيق حدود حتى لا يتغير معالم البيت ويضيع مقصد الشاعر ، مثال ذلك بيت أبي النجم العجلي:

تدَّعِي عليَّ ذنبا كلُّه لم أصنعِ

---

(١) الخصائص ٣٢٤/١، ٣٢٥، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٩، والسهل الوافي في العروض والقوافي ص ٢٠٩.

فالتغيير سهل وممكن من الضم إلى الفتح، بدليل رواية الفتح، وعدم الاضطرار إلى الضرورة أولى من الاضطرار، فإن آثر الشاعر وجه الضرورة لشيء في نفسه أو لغير شيء وترك وجه غير الضرورة الموافق لأصول العربية فإنه يُقبل ذلك منه مع الإشارة إلى ضعفه وقبحه، كما فعل سيبويه مع بيت أبي النجم العجلي برفع (كله) فقال سيبويه فضعف رواية الرفع وجعله بمنزلته في غير الشعر. وغيره من النماذج التي سأذكرها في الدراسة التطبيقية .

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: ضرائر الزيادة

١- معاملة المضارع المعتل الآخر في الجزم معاملة الصحيح

يجزم المضارع المعتل الآخر، وتكون علامة جزمه حذف حرف العلة على المشهور مع بقاء الحركة التي تناسب الحرف المحذوف لتدل عليه، وسوف أعرض هذه المسألة على النحو الآتي:

المضارع المعتل الآخر بالألف

إن كان المضارع معتل الآخر بالألف يحذف الألف مع بقاء الفتحة قبل الألف للدلالة على الحرف المحذوف نحو: لم يسعَ ولم يخشَ، وقد يثبت حرف العلة في الفعل المعتل الآخر بالألف مع وجود الجازم للضرورة الشعرية كقول رؤبة بن العجاج:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ☆☆☆ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ (١)

فقال: (ولا ترضَّاها) بالألف بعد لا الناهية الجازمة، ولو أنشد بحذف الألف فقال (ولا ترضَّها) لم ينكسر البيت، ووُجِّهَ أيضا الشاهد على القطع برفعه

---

(١) ملحقات ديوانه ص ١٩٣، ولا ترضاها، و تَمَلَّقِ، أصلهما: لاتَتَرَضَّاها، ولا تتملق بتائين حذف إحدها، والشاهد في قوله: (ولا ترضَّاها) حيث أثبت حرف العلة (الألف) في الفعل المعتل الآخر بالألف مع وجود الجازم وهو (لا الناهية، وقياسه: (ولا ترضها) للضرورة الشعرية، وقيل هذه الألف الثابتة للإشباع والألف الأخرى التي هي لام الفعل محذوفة للجازم.

على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: طلقها، وأنت لا تترضاها. ووزن الرجز :

ولا تَرَضْ/ ضَاها ولا / تَمَلْقَي

مُتَفْعِلُنْ / مُسْتَفْعِلُنْ / مُتَفْعِلُنْ

ولو حذف الألف على القياس لصار:

ولا تَرَضْ/ ضَها ولا / تَمَلْقَي

متفعلن / متفعلن / متفعلن

والخبن زحاف ليس بلازم، وهو حذف الثاني الساكن من التفعيلة يدخل (مستفعلن)، فلو قال الراجز على القياس النحوي (ولا ترضها) لحذف الألف لم ينكسر الوزن. ويمكن تخريج البيت السابق ونظائره لغويا على عدة أوجه[1].

المضارع المعتل الآخر بالياء

قد يثبت حرف الياء في الفعل المعتل الآخر بالياء مع وجود الجازم، كقول رُويشد بن كَثير الطائي:

إِنْ تُذْنِبُوا ثُمَّ تَأتِيني بَقِيَّتُكُمْ ☆☆☆ فَمَا عَلَيّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ فَوْتُ[2]

فقوله: (ثم تأتيني) معطوف بـ(ثم) على فعل الشرط المجزوم (تذنبوا)، ولو قال: (ثم تأتني) بدون الياء لصح الوزن لأن مستفعلن يدخله الخبن وهو

(١) الإيضاح في علل النحو ص ١٠٣، ١٠٤.

(٢) من بحر البسيط، في ديوان الحماسة ٥٥/٢ الحماسية ٣٤، والمحتسب ١٩٥، ١٩٦، واللسان (بقى)، والبحر المحيط ٣٣٦/٣.

حذف الثاني الساكن فيصير إلى متفعلن ويحول إلى مفاعلن، والخبن من الزحاف المفرد الذي لا يلزم ويدخل كل ما كان ثانية ساكن فيدخل (المديد، والبسيط، والرجز، والرمل، والسريع، والمنسرح، والخفيف، والمقتضب، والمجتث، والمتدارك)، وعليه فإن الشاعر لو قال (تأتني) بدون الياء لم ينكسر الوزن وتستقم التفعيلة[1]. ونظيره قول قيس بن زهير العبسي:

ألَم يَأتيكَ وَالأنباءُ تَنمى ☆☆☆ بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [2]

فقياسه (ألم يَأْتِكَ) بجزم الفعل بحذف حرف العلة، ووزن البيت على الضرورة:

ألَمْ يَأتِيْ/كَ وَالأنْبَا/ءُ تَنْمَى ☆☆☆ بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

مفاعلْتن/ مفاعلْتن/ فعولن ☆☆☆

ولو حذف الياء لصار:

ألَمْ يَأتِ/كَ وَالأنْبَا/ءُ تَنْمَى ☆☆☆ بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

ووزنه: **مفاعلْتُ/ مفاعلْتن/ فعولن ☆☆☆**

فدخله زحاف مزدوج وهو النقص، والنقص اجتماع العصب والكف، ولا يدخل النقص إلا بحر الوافر، والعصب هو إسكان الخامس المتحرك،

---

(١) إيضاح المنهج ١/ ٣٢٦.

(٢) لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي، والبيت في الجمل في النحو للخليل ص ٢٣١، والكتاب ٣١٦/٣، والأصول في النحو ٣/ ٤٤٣، والخصائص ٣٣٤/١، ٣٣٧، وشرح التسهيل ٥٦/١ – ٣٧٨/٢ – ٣/ ١٥٣.

والكف: حذف السابع الساكن" وبه يصير مُفَاعَلَتُنْ إلى مُفَاعَلْتُ وتحول إلى مَفَاعِلُنْ، ومثال دخول النقص بحر الوافر قول الآخر:

لِسَلاَّمَةَ دَارٌ بِحَفِيرٍ ☆☆☆ كَبَاقِي الخَلْقِ وَالرَّسْمُ قِفَارُ[1]

لِسَلاَّمَـ/ـةَ دَارٌ بِـ/ـحَفِيرِ ☆☆☆ كَبَاقِي الخَلْـ/ـقِ وَالرَّسْمُ/قِفَارُ

مُفَاعَلْتُ / مُفَاعَلْتُ / فَعُولُنْ *** مُفَاعَلْتُنْ / مُفَاعَلْتُ /فَعُولُنْ

دخل النقص التفعيلة الأولى، والثانية، والخامسة، وأصلها مُفَاعَلَتُنْ سُكِّنت اللام عَصْبًا، ثم حذفت النون كَفًّا، فصارت مُفَاعَلْتُ. لكن النقص زحاف قبيح، فلعل الشاعر قد فرَّ من قبح الزحاف المزدوج وهو "النقص" إلى الضرورة الشعرية. قال البغدادي: ((وقال ابن خلف: هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات، لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدا في إثباته، ولا يقدر على حذفه لئلا ينكسر الشعر، وهذا يسمى في عروض الوافر المنقوص، أعني: إذا حذف الياء من قوله: ألم يأتيك. هذا كلامه)) [2].

٢- تغيير الأعلام بزيادة ألف

قد يغير الشعراء في العلم بالحذف، أوالزيادة، وقد يكون التغيير في أول العلم، أو في وسطه، أو في آخره من أجل إقامة الوزن، من ذلك بيت عبد مناف بن ربع الجربي:

لِهَامِهِمِ بِمِدْفَارٍ صِيَاحٌ ☆☆☆ يُدَعِّي بِالشَّرَابِ بَنِي تَمِيمِ [3]

---

(١) المجموعة الوافية في العروض والقوافي ص ٣٢، ٩٣، والسهل الوافي في العروض والقوافي ص ٢٤.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٣٥٥، وخزانة الأدب ٨/ ٣٦٢.

(٣) البيت في شرح أشعار الهذليين للسكري ٢/ ٦٧٩، والتمام ص ٢٦٨، والهام كما ذكر السكري طائر يخرج من هامة القتيل يقول: اسقوني حتى يُقتلَ قاتلُه، وهذا كذب، ومِدفار بلد لبني تميم.

ووزنه : **مفاعلَتن / مفاعلْتن / فعولن** ☆☆☆ **مفاعلْتن / مفاعلَتن / فعولن**

و(مِذْفَر) علم على بلد لبني تميم، ولكن الشاعر مده فقال: (مِذْفَار) بزيادة الألف لتستقيم له تفعيلة (مفاعلْتن)، ولو قال الشاعر على الأصل (بِمِذْفَرٍ) لاستقام له الوزن أيضا؛ لأنه سيصير بوزن (مفاعتن) وتحول إلى (مفاعلن) بحذف خامسه المتحرك وهو العقل[١] الذي يدخل بحر الوافر[٢] ويصير وزن الشطرة:

لِهَامِهِمِ / بِمِذْفَرٍ / صِيَاحُ ☆☆☆

مفاعلَتن / مفاعتن / مفاعي ☆☆☆

٣- زيادة الألف واللام على العلم المنقول من المضارع

من الأعلام المنقولة من المضارع لفظ (يَزِيد) وقد ورد دخول أل على العلم المنقول من المضارع قليلا، وعلل ابن جني دخول الألف واللام على العلم المنقول من الفعل بقوله: بأن العلم منقول من المضارع، والمضارع أشبه بالصفة التي هي مظنة زيادة الألف واللام ، كما في قول ابن ميادة :

---

(١) العَقْلُ هو: حذف الخامس المتحرك مثل مُفَاعَلَتُنْ تصير إلى مُفَاعَتُنْ وتُحَوَّل إلى مَفَاعِلُنْ، ولا يدخل العقل إلا في بحر الوافر فقط، وتفعيلتُه (مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ) لأنه لا يوجد جَزْءٌ خامسه متحرك إلا فيه. السهل الوافي في العروض والقوافي ص ٢١.

(٢) العقل هو حذف الخامس المتحرك كحذف اللام من (مفاعلتن) فتصير (مفاعتن) وتحول إلى (مفاعلن)، ويدخل العقل إلا بحر الوافر لأنه لا يوجد جزء خامسه متحرك إلا فيه. السهل الوافي في العروض والقوافي ص ٢٣.

وجـدنا الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركًا ☆☆☆ شديدا بأحناء الخلافة كاهلُه[1]

ووزنه : وجدنا/الوليد بن الْـ/يزيدِ/ مباركا ☆☆☆

فـعولن/ مفـاعيلن /فعول/مفاعلن ☆☆☆

ولـو قـال الشـاعر: (يزيـد) بـدون أل مـا انكسـر الـوزن، ويكـون وزن الشـطرة هكذا:

وجدنا / الوليد بن / يزيدِ / مباركا

فعولن / مفاعيل / فعول/ مفاعلن

فقد أدخل الشاعر الكف[2] وهو حذف السابع الساكن من مفاعيلن فصارت (مفاعيل) وهو جائز لكنه قبيح لأنه يجعل آخر التفعيلة متحركا، والوقوف على المتحرك ثقيل[3].

(١) من الطويل، ديوانه ص ١٩٢، (رأيت الوليد)، وليس في كلام العرب ٧١، والإنصاف ٢٥٩/١، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٠٩.

(٢) الكف هو حذف السابع الساكن، المجموعة الوافية بعلمي العروض والقافية ص ٨٣، ٨٤.

(٣) السهل الوافي في العروض والقوافي ص ٢٢.

٤- دخول (أل) الموصولية على الفعل المضارع

(أل) الموصولية قد تدخل على مضارع كقوله:

مَا أنْتَ بِالْـ/حَكَمِ الْـ/تُرْضَى حُكُوْ/مَتُهُ ☆☆ ولا الأصيلِ ولا ذِي الرَّأيِ وَالجَدَلِ[1]

ووزنه: مُسْتَفْعِلُنْ / فَعِلُنْ / مُسْتَفْعِلُنْ / فَعِلُنْ ☆

ولو قال: مَا أنْتَ بِالْـ/حَكَمِ/الْمَرْضِي حُكُوْ/ مَتُهُ ☆

يكون وزنه: مُسْتَفْعِلُنْ /فَعِلُنْ/ مُسْتَفْعِلُنْ /فَعِلُنْ ☆

لبقي الوزن على ما هو، فقد خففت الياء المشددة في (مَرْضِيّ) اسم مفعول من (رَضِيَ)، وأصل اسم المفعول مَرْضُوو بواوين بوزن مَفْعُوْل، الواو الأولى واوُ اسم المفعول، والواو الثانية لام الكلمة أعلت الواو الثانية بقلبها ياء لوقوع لاما لاسم المفعول الذي ماضيه على وزن فَعِلَ بكسر العين، فقلبت ياء، فصارت مَرْضُوْي، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة والسابق منهما متأصل في الذات والسكون، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، ثم قلبت ضمة الضاد كسرة لمناسبة الياء، فصارت الكلمة مَرْضِيّ [2]، فالشاعر لو قال (المَرْضِي) بتخفيف الياء المشددة، وتخفيف المشدد لجاز [3].

---

(١) ينسب للفرزدق في اللسان (أمس)، وشرح التسهيل (٢٠١/١)، والتذييل والتكميل (٦١/٣، ٦٦-٣٣٧/١٠)، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، وضياء السالك ٣٤/١، وشرح الأشموني ١٦٥/١، وحاشية البهوتي على شرح الأشموني ص ١٢٧.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٣ – ٤ / ٣٨٥، شرح الشافية للرضي ٣/ ١٧١، ١٧٢ – ٢/ ٨٧٢، توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٦١٣.

(٣) ضرورة الشعر للسيرافي ص ٧٩.

٥ - تنوين اسم (لا) النافية للجنس المستحق للبناء

اسم لا النافية للجنس يبنى على ما ينصب به إن كان مفردا، وشاهدنا (لا فَتًى) أتى فيه اسم (لا) منونا، مع أنه يستحق البناء على الفتح، ولو قال الشاعر بالقياس: (لا فَتَى) ما انكسر الوزن، وما تغيرت التفعيلة، فالبيت من بحر الطويل وتقطيع الشطرة الأولى على النحو الآتي :

أَلا لا/فَتًى بَعْدَ ابْـ/ـنِ نَاشِـ/ـرَةِ الفَتَى ☆ وَلَا عُرْفَ إِلاَّ قَدْ تَوَلَّى فَأَدْبَرَا[(١)]

فعولن/ مفاعيلن/ فعول / مفاعلن ☆

والوزن نفسه بدون تنوين (فَتَى)، والبيت دخله القبض وهو حذف الخامس الساكن فتحول (فعولن) إلى (فعول)، و(مفاعيلن) إلى (مفاعلن) ولا يدخل القبض غيرهما من الأجزاء[(٢)].

وقد أشار ابن جني إلى هذه الضرورة بالبيت وعلق على عدم ضرورتها فقال: ((الوجهُ إنشاده (ألا لافَتَى) بلا تنوينٍ على أن يكون مفتوحا في موضع نصبٍ بـ(لا)، ألا ترى أن ما بعده (ولاعُرْفَ) ..... وأنتَ لو قلتَ: أَلا لافَتَى غير منونٍ لكانَ الوزنُ واحدا، فإنْ قلتَ: فقد يلتزم الشاعرُ ضرورةَ الشِّعرِ ما له عنه مندوحةٌ، وما لو لم يلتزمْهُ لم يُخِل بالوزنِ)) [(٣)] .

---

(١) لأبي حزابة الولبد بن حنيفة التميمي في عبد الله بن ناشرة الحنظلي، برواية: (ولا خير إلا قد تولّى وأدبرا)، البيان والتبيين ٢١٦/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٩٥/١، شرح الحماسة للتبريزي ٤٠٨/١، وإيضاح المنهج ٢/ ٩٢١.

(٢) السهل الوافي في العروض والقوافي ص ٢١.

(٣) التنبيه ص ٢٧٨، ٢٧٩، وإيضاح المنهج ٢/ ٩٢١.

٦- إسناد الفعل إلى نون النسوة، والفاعل اسم ظاهر

يرى جمهور النحاة أن الفعل يجرد من علامة الجمع والتأنيث والتثنية عند إسناده لاسم ظاهر، وقد روى عن طيء القديمة وأزد شنوءة من اليمن: ضربوني قومُك وضربتْنى نِسوتُك وضربانى أخواك، وتعرف بلغة أكلوني البراغيث، ولهذه اللغة شواهد من الشعر كثيرة، منها قول أبي تمام:

شَجًا في الحَشَى تَرْدَادُهُ لَيسَ يَفتُرُ ☆☆☆ بِهِ صُمْنَ آمَالِي وَإِنِّي لَمُفطِرُ[1]

فألحق نون النسوة بالفعل (صُمْنَ) مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو (آمالي) على لغة أكلوني البراغيث.

ووزن البيت عروضيا على النحو الآتي :

شَجًا في الـ/حَشَى تَرْدَا/دُهُ لَيـ/ـسَ يَفتُرُ ☆ بِهِ صُمْـ/ـنَ آمَالِي/وَإِنِّي/ لَمُفْطِرُ

فعولن / مفاعيلن / فعولن/ مفاعلن ☆ فعولن / مفاعيلن /فعولن/مفاعلن

ولو قال: (به صام آمالي) لكان على الأصل من القياس النحوي وما انكسر الوزن ويبقى كما هو:

شَجًا في الـ/حَشَى تَرْدَا/دُهُ لَيـ/ـسَ يَفتُرُ ☆ بِهِ صَا/ مَ آمَالِي/وَإِنِّي / لَمُفْطِرُ

فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعلن ☆ فعولن/مفاعيلن/فعولن/مفاعلن

---

(١) البيت في ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٢/ ٢١٤، ويروى: (تزداده) بدل (ترداده).

ويمكن توجيه قول أبي تمام أنه قد أظهر علامة الجمع في الفعل؛ لأنه طائي، ولغة طيء القديمة تقول: أكلوني البراغيث، وضربوني قومُك، وضربتْنى نِسوتُك، وضربانى أخواك.

٧- اشتمال جملة النعت على ضمير يربطها بالموصوف

في قول الشاعر: **بَلْ رُبَّ مَاءٍ وَرَدْتُهُ آجِنٍ ☆☆☆ سَبِيلُهُ خَائِفٌ جَدِيبُ**[(١)]

على رواية (وردته) صرح الشاعر بالضمير الرابط في جملة النعت (وردته) فانكسر البيت، والبيت من مخلع بحر البسيط، أو من مجزوئه، وبحر البسيط تفعيلاته ثمان هي:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن ☆☆☆ مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

والجَزء هو حذف آخر التفعيلات من الشطر الأول والشطر الثاني، فيصير البيت سداسي الأجزاء بعد أن كان ثماني الأجزاء، ووزن البيت مع إثبات ضمير الربط بجملة النعت:

بَلْ رُبَّ مَا/ءِ وَرَدْ/تُهُ آجِنٍ ☆☆☆ سَبِيلُهُ /خَائِفٌ جَدِيبُ

مستفعلن☆ فاعلن☆//٥/٥// ☆☆☆ متفعلن/فاعلن/متفعلْ

فانكسر وزن عروض البيت (تهُ آجنٍ) (//٥/٥//٥) لأنه صار ثمانية أحرف و(مستفعلن) سبعة أحرف وزيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع وهو

---

(١) من مخلع البسيط لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٢٣ برواية: (وردتُ)، و(آجن): متغير الطعم واللون، والفعل أَجَنَ يَأجِنُ ويَأجُنُ أَجْنًا وأُجُونًا، خائف: مخوف المسلك، جديب: ليس به نبات، والبيت في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٢٩، وشرح المعلقات التسع ص ١٠٦.

التـذييل يخـتص بمجـزوء الكامـل والبسـيط والمتـدارك، فيصـير متفـاعلن: متفاعلان في بحر الكامل، ومستفعلن: مستفعلان في بحر البسيط، وفاعلن: فـاعلان فـي بحـر المتـدارك، ويُجعـل الزائـد ألفـا لسـهولة النطـق بـه فتصـير مستفعل (مستفعلان).

ويمكن إصلاح وزن البيت بحذف الضمير الرابط من جملة النعت، وحذفه لا يخل بالمعنى إن عُلم، وحذف الضمير الرابط من جملة النعت جائز وشائع، وإذا حذف الضمير الرابط لجملة النعت من بيت عبيد بن الأبرص استقام الوزن، ويقوي هذا رواية الديوان[1]، ويكون وزنه:

بَلْ رُبَّ مَا/ءٍ وَرَدْ/تُ آجِنٍ ☆☆☆ سَبِيلُهُ /خَائِفٌ جَدِيبُ

مستفعلن / فاعلن / متفعلن ☆☆☆ متفعلن/فاعلن/متفعلْ

فيستقيم الوزن (متفعلن) بخذف الثاني الساكن وهو الخبن الذي يدخل بحر البسيط.

٨ - جواز منع وصرف الاسم المؤنث ساكن الوسط

الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط نحو هِنْد ودعْد يجوز فيه المنع من الصرف نظرا لتأنيثه وهو الأحسن، ويجوز فيه الصرف لأن مصوغ على أخف أوزان الأسماء فعادلت الخفة أحد السببين فصارت كأنه ليس فيه إلا علة واحدة لا تقوى على منعه من الصرف، والزجاج يوجب المنع في (هنْد)

(١) ديوان عبيد بن الأبرص ص ٢٣.

و (دَعْد)، وحجته أن سكون الوسط خفيف فلا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف(١)، ومن شواهده قول الحطيئة من بحر الطويل:

أَلا حَبْ/بَذا هِندٌ / وَأَرضٌ / بِها هِندُ ** وَهِنْدٌ/ أَتَى مِنْ دُوْ/ نِهَا النَّأْ/يُ وَالبُعدُ

فعولن / مفاعيلن/ فعولن / مفاعيلن ** فعولن/ مفاعيلن / فعولن / مفاعيلن

فصرف (هند) الأولى والثالثة، ولم يصرف (الثانية)، ولو منع صرف الأولى والثالثة ما انكسر الوزن، ويصير:

ألا حَبْ/بَذا هِندُ / وَأرضٌ / بِها هِندُ ☆☆ وَهِندُ/ أتى مِن دو/ نِها النَأ/يُ وَالبُعدُ

فعولن / مفاعيل/ فعولن / مفاعيلن ☆☆ فعول/ مفاعيلن / فعولن / مفاعيلن

فتفعيلة (بِذَا هِنْدٌ) بالتنوين مفاعيلن، و(بِذَا هِنْدُ) بدون تنوينها مفاعيل بحذف السابع الساكن وهو الكف، والكف يدخل الطويل. و(هِنْدُ) الثالثة وزنها (فعول) بالقبض وهو حذف الخامس الساكن .

وفي بيت : **لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها ☆☆☆ دَعْدٌ وَلَمْ تُغذَ دَعْدُ فِي العُلَبِ** (٢)

فـ(دَعْد) "اسم امرأة " كرره الشاعر في البيت، فصرف الأول بالتنوين، ومنع الثاني من الصرف، والاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط الذي ليس بأعجمي نحو هِنْد ودَعْد يجوز فيه الصرف، ومنع الصرف أقوى(٣).

---

(١) اللباب ٥٠٨/١، ٥٠٩، وحاشية الصبان ٣٧٣/٣ .

(٢) ملحقات ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ص ١٠٢١، والتّلفّع: الاشتمال بالثوب، والعُلَب: أقداح من جلود، الكتاب ٢٤١/٣، والخصائص ٦١/٣، ٣١٦، والمنصف ٦٦/٢ .

(٣) الخصائص ٣/ ٣٤٦ .

والبيت من المنسرح، وتقطيعه :

لَمْ تَتَلَفْ/فَعْ بِفَضْلِ/ مِئْزَرِها ☆☆☆ دَعْدٌ وَلَمْ/ تُغْذَ دَعْدُ/ فِي العُلَبِ

مستعلن/ مفعُلات/ مستعلن ☆☆☆ مستفعلن / مفعُلات/ مستعلن

ولو قال في الشطرة الثانية (دَعْدُ) بدون تنوين يصير وزن تفعيلة (دَعْدُ وَلَمْ) بوزن (مُسْتَعِلُنْ) بحذف الرابع الساكن وهو الطي، والطي حسن في بحر المنسرح .

٩- معاملة الاسم المنقوص الممنوع من الصرف معاملة الصحيح

(معاري) اسم معتل ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع مثل جواري وغواشي ويعامل معاملة الاسم المنقوص. وجاء المتنخل الهذلي بلفظ (معارٍ) مجرورا مسبوقا بحرف الجر (على) فقال (على معاريَ) بإثبات الياء مفتوحة شذوذا، مجر له مجرى الحرف الصحيح في ضرورة الشعر، لأنه لا ينصرف، والقياس (على معارٍ) فقال:

تَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتِ ☆☆☆ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ[1]

ووزنه: تَبِيتُ عَلَى/ مَعَارِيَ فَا/خِرَاتِ ☆☆☆ بِهِنَّ ملوّب كَدَمِ العِبَاطِ

مفاعلَتن / مفاعلَتن /فعولن ☆☆☆ .....

(١) الكتاب ٣١٣/٣، والنكت في تفسير الكتاب للأعلم ٤٦٨، إيضاح شواهد الإيضاح ٦٨٩/٢، شرح الألفية للشاطبي ٤٩٨/١، والمعاري: الفرش، وقيل: العورة، والملوّب: الملطخ بالزعفران ، والعباط: الدابة، أو الدم الطريّ.

ولو قال بالأصل: **تَبِيتُ عَلَى/ مَعَارٍ فَا/خِرَاتِ ☆☆ بِهِنَّ ملوّب كَدَمِ العِبَاطِ**

مفاعلَتن / مفاعلْتن / فعولن ☆☆☆

فلو قال (مَعَارٍ فَا) ما انكسر الوزن ولصح الإعراب، ووزنها (مفاعلْتن) بإسكان الخامس المتحرك وهو العصب، والعصب يدخل الوافر[١].

١٠- صرف الممنوع من الصرف

من موانع الصرف الوصفية ووزن الفعل نحو أغرَّ في قول الشاعر:

وَضَارِ/ بَةٍ خَدا/كَرِيْمًا/ عَلَى فَتًى ☆☆☆ أغَرَّ /نَجِيبِ الأمْ/مَهَاتِ/كَرِيمِ[٢]

وتقطيعه: فعول /مفاعيلن/ فعولن/مفاعلن ☆☆☆ فعول/ مفاعيلن / فعولن/ مفاعي

مفاعي تحول إلى فعولن، ولو صرف الشاعر (أغرَّ) فقال (أغَرِّ) وأشبع الكسرة لصارت (فعولن) بإتمام التفعيلة بدلا من (أغرَّ) الممنوعة من الصرف بوزن (فعول) بالقبض بعد حذف الخامس الساكن، والقبض يدخل الطويل، وإتمام التفعيلة أولى من إنقاصها. ومن ناحية اللغة فإن صرف مالا ينصرف رجوع إلى الأصل، وحكى الكسائي وغيره من الكوفيين إن بعض العرب وهم بنو أسد يصرفون جميع مالا ينصرف، وعن الأخفش يصرفون مطلقا وهم بنو أسد؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف[٣]. وإن كان حمله على الزحاف أقيس من صرف ما لا ينصرف، وهو مذهب الجفاة الفصحاء

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ص ٤٦٨.

(٢) من بحر الطويل في، وهو في الكامل للمبرد ٢/ ١٢٢٦، منسوبا لقطري بن الفجاءة ، وشرح الشافية للرضي ٤/٥٠٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/٢١٤، وشرح الكافية الشافية ١٥١٢ .

من العرب، وقد يجوز أن يحتمل ما لا يجوز مثله إلا في ضرورة شعر محافظة على صحة الوزن، وكراهية لقبح الزحاف، قال ابن جني: ((ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران:

زيغ الإعراب وقبح الزحاف فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب))[1].

١٠- صرف الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة

يمنع الاسم المقصور من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام العلتين وهي أنه يكون مختوما بألف التأنيث المقصورة نحو حبلى ورضوى ودنيا ، قال الشاعر بتنوين (دُنْيًا)

إنِّي مُقَسِّمُ ما مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ ☆☆☆ أجْرًا لآخِرَتِي ودُنْيًا تَنْفَعُ[2]

فالشاعر في رواية ابن الأعرابي قد نون لفظ (دنيا) فصرفه مع أنه يستحق المنع ولا ضرورة تدفعه لذلك؛ لأن صرف (دُنْيًا) بالتنوين مثل عدم صرفها (دُنْيَا) بدون تنوين فقد نقص ساكن وزاد ساكن

(١) الخصائص ٣٣٤/١.

(٢) من بحر الكامل، للمُثَلَّمِ بنِ رِياح بن ظَالم المُرّيّ، وجاعل بالرفع مبتدأ خبره محذوف تقديره منه، والبيت في المقاصد النحوية ١٨٥٣/٤، الشاهد (السادس والخمسون بعد الألف)، وشاهده صرف (دُنيا) بالتنوين للضرورة على رواية التنوين، مع أنه يستحق المنع لأنه مختوم بألف التأنيث المقصورة مثل حبلى وليلى ورضوى.

١١- تأنيث المذكر

الأصل في الأسماء التذكر، والتأنيث فرع، وتذكير المؤنث كثير؛ لأنه حمل للفرع على الأصل، والعكس قليل لأنه عكس القاعدة. ومما جاء فيه تأنيث المذكر بيت الشاعر من بحر الوافر:

فَلَوْ **جَاءُوا/ بِبَرَّةَ أَوْ/ بِهِنْدٍ** ☆☆☆ **لَبَايَعْنَا /أَمِيرَةَ مُؤْ/ مِنِينَا** (١)

مفاعَلْتُن/ مفاعلَتُن / فعولن ☆☆☆ **مفاعلْتن/مفاعلَتن/ فعولن**

فقال (أميرة) بالتاء والمشهور (أمير) بالتذكير، فأنث المذكر (أميرة) وهو يقصد أمير المؤمنين، (٢). ولو قال:

..... ☆☆☆ **لَبَايَعْنا / أَمِيْرَ الْمُؤْ / مِنِينَا**

. ..... ☆☆☆ **مفاعلْتن / مفاعلْتن /مفاعي**

لا ينكسر الوزن، و(مَفَاعَلَتُنْ) دخلها العصب إسكان الخامس المتحرك (مَفَاعَلْتُنْ) وهو جائز في الوافر.

(١) لعبد الله السلولي، من الوافر، في اللسان (أمر) وفيه (برملة) بدل (ببرة)، كما يروى: (وإن جئتم برملة)، و(نبايعها) بدل (لبايعنا).

(٢) التنبيه ص ١٨٥، وإيضاح المنهج ٣ / ١١٢٤.

١٢- إثبات الهاء في صفات المؤنث التي جرت في الكلام بغير هاء

من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث فيغلب فيها ترك التاء صيغة فَعِيل بمعنى مفعول إن علم موصوفه نحو ملحفةٌ جديدٌ بمعنى مجدودة أي مقطوعة[١], وما جاء بالتاء شاذ، كقول مزاحم العقيلي:

تَرَاهَا/عَلَى طُوْلِ الـ/ قِوَاءِ/ جَدِيْدَةً ☆☆☆ وَعَهْدُ المَغَانِي بِالْحُلُوْلِ قَدِيْمُ[٢]

وتقطيعه: فعولن/ مفاعيلن /فعول/ مفاعلن ☆☆☆

فـ(جديدةً) (مفاعلن) بحذف الخامس الساكن وهو القبض، والقبض يدخل بحر الطويل، ولو قال الشاعر على القياس والأصل الصرفي: (جدِيدَا) بالإشباع بدون هاء التأنيث ما انكسر الوزن وما خالف القواعد، ويكون وزنها (مفاعي) وتحول إلى (فعولن) بحذف السبب الخفيف من آخر التفعيلة، والحذف من علل النقص[٣] التي تدخل (مفاعيلن) فيصير (مفاعي) ويجول إلى (فعولن).

---

(١) إصلاح المنطق ص ٢٤٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣، والتبيان في تصريف الأسماء ص ٩٧، ٩٨.

(٢) شعر مزاحم العقيلي ص ١٢٤، والبيت من بحر الطويل .

(٣) الحذف: حذف السبب الخفيف من آخر التفعلية، وهو من علل النقص، مثل حذف (لن) من (فاعلاتن) فتصير (فاعلا) وتحول إلى فاعلن، ومثل حذف (لن) من مفاعيلن فتصير (مفاعي) وتحول إلى (فعولن)، ومثل حذف (لن) من فعولن) فتصير (فعو) وتحول إلى (فعل). السهل الوافي في العروض والقوافي ص ٣٣.

١٣- تضعيف غير المضعف

المِرْوَدُ بدال مخففة: الميل الذي يُكتحل به، المكحلة[١]. قال الراجز مشدَّدا الدال:

كأنّها / والكُحْلُ في/ مِرْوَدِّهَا [٢]

متفعلن / مستفعلن / مستفعلن

ولو قال (مِرْوَدِها) بدون تشديد الراء على الأصل، فيكون وزن (مِرْوَدِهَا) مستعلن، بحذف الرابع الساكن من التفعيلة وهو الطي، والطي يدخل مستفعلن فيصير: مستعلن وتحول إلى مفتعلن .

ويرى ابن جني[٣] أن الشاعر شدد المخفف لقبح الزحاف عنده، وسيبويه[٤] وابن جنى يعدان تضعيف غير المضعف هنا إجراءً للوصلِ مُجرَى الوقفِ .

---

(١) الصحاح، واللسان، والتاج (رود).

(٢) لِدِعْبِل الخُزاعي، في شعره ٣٨٦، في وصف جارية سوداء تخضب كفيها، ورسائل الجاحظ ٢١٤/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٠٠/١، ويروى: (مروادها)، والمِرْوَدُ: بتخفيف الدال ما يكتحل به، وقد شددت الدال لاستقباح الزحاف.

(٣) إيضاح المنهج ٣/ ١٥٣٨.

(٤) الكتاب ١/ ٢٩.

١٤- انفصال الضمير مع إمكان اتصاله

معلوم أنه متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، لكن بعض الشعراء خالفوا القاعدة وليس ذلك عن اضطرار مثال ذلك بيت:

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ ☆☆☆ إِلا يَزِيدُهُمْ حُبا إِلَيَّ هُمُ(١)

فالشاعر فصل الضمير (هُمُ) عن الفعل (يَزِيدُهم) مع إمكان اتصاله فيقول: (يزيدونهم) ويبقى الوزن من بحر البسيط، وتقطيعه على ما ذكره الشاعر هكذا:

وَمَا أُصَا/حِبُ مِنْ / قَوْمٍ فَأَذْ/كُرُهُمْ ☆☆☆ إِلا يَزِيْـ/ـدُهُمُ/ حُبا إِلَيـْ/ـيَ هُمُ

ووزنه: متفعلن / فعلن / مستفعلن/ فعلن ☆☆ مستفعلن / فعلن/ مستفعلن/ فعلن

فلم يطرأ تغيير، سوى أن الشاعر أدخل في الشطرة الثانية على (فاعلن) الخبن وهو حذف الثاني الساكن(٢)، فصارت (فعلن)، وعلى الأصل بإسكان الميم من (دُونَهُمْ) صارت فاعلن صحيحة بدون خبن أو إشباع، وما لا يحتاج إلى تغيير أولى مما يحتاج. ومما يؤكد أن الشاعر قصد التغيير والتصرف هو رواية البيت بديوان الحماسة فقد رُوي الصدر فيه: (لم ألقَ

(١) تمامه: (وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ *** إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ) لزياد بن منقذ "المرار العدوي"، ويروى: (لم أَلْقَ بعدهُمُ حَيًّا فأَخْبُرَهم) سر الصناعة ٢٧١/١، وحماسة أبي تمام بترتيب الأعلم الشنتمري ٢/ ٣٣٥، والعقد الفريد٢٤٧/٢، وشرح التسهيل ١٥٦/١، والتذييل والتكميل ٢٤٨/٢، والمغني ١٩٥، وتمهيد القواعد ٥٣٨/١.

(٢) الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٣٣.

بعدهُمُ حَيًّا فأَخْبُرَهمْ) بإشباع (بعدهمُ)، قال الشمني معلقا على البيت: ((ويشهد للأول أنه يروى: فأَخْبُرَهُمْ)، وزعم بعض من فسر الضرورة: "بما ليس للشاعر عنه مندوحة" أن هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من أن يقول: " ألا يزيدونهمْ حبًّا إليَّ همُ" ويكون الضمير المنفصل توكيدا للفاعل، ورده ابن مالك بأنه يقتضي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد، وإنما يجوز ذلك في باب ظن وهذا سهو لأن الضميرين مختلف أو ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين، ويحتمل عندي أن يكون فاعل (يَزيد) ضمير الذكر ويكون هم المنفصل توكيدا لـ(هم) المتصل لأنه يجوز أن يؤكد بالمرفوع المنفصل كل متصل فلا يكون في البيت شاهد)) [١]. ورد ابن هشام هذا التوجيه لأنه يرى بمذهب الجمهور في الضرورة فقال: ((وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة أن هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من أن يقول: "إلاَّ يَزِيدُوهُم حُبًّا إليَّ هُمُ")) [٢] .

١٥- حذف الألف واللام من العلم المقترن بها

العرب في استعمالهم الأعلام الأسماء على ثلاثة أضرب: ضرب يستعمل معرفا بدون أل مثل محمد وعلي، وضرب يستعمل العلم مقترنا وبدون أل الحسن والحسين، وحسن وحسين، والعباس بن عبد المطلب، وعبدالله بن عباس، وقول الآخر:

---

(١) حاشية الشمني على مغني اللبيب (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) ١/ ٢٩٣.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٨٤.

أتَطْمِعُ فِيْنَا مَنْ أرَاقَ دِمَاءَنَا ☆☆☆ وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأحْسَابِنَا حَسَنْ (١)

..... ☆☆☆ وَلَوْلا/كَ لَمْ يَعْرِضْ/ لأحْسَا/بِنَا حَسَنْ

..... ☆☆☆ فعولن/ مفاعيلن / فعولن/ مَفَاعِلُنْ

ولو قال (الحسن) لم يتغير الوزن بل تبقى التفعيلة: (بنا الحسن) ووزنها (مَفَاعِلُنْ) بلا تغيير.

١٦- تنكير المعرف بـ(أل)

تحذف ألف الحارث فيقال: الحرث لكثرة الاستعمال علما، ما لم يجرد من أل، فإن جرد ثبتت الألف، فنقول: حارثا حتى لا يلتبس بحرب علما، واللبس مَعَ اللام مَفْقُود؛ لأنهَا لا تدخل على كل علم(٢) فأل في الحرث تجعل مسماه ذاتًا يحصل منها حرث. وفي العباس ذاتًا يحصل منها عبوس كثير للأعداء، كقوله:

غُيِّبْتُ عَنْ قَتْلِ الحُتَاتِ ولَيْتَنِي ☆☆☆ شَهِدْتُ حُتَاتا يومَ ضُرِّجَ بِالدَّمِ (٣)

فالشاعر ذكر لفظ (الحُتَات) في الشطرة الأولى، و(حُتاتا) في الشطرة الثانية وهو علم فاستعمله استعمال الحارث بأل التي للمح الأصل، وحارث بدون

---

(١) من بحر الطويل، نسب للعرجي، ونسب لعمرو بن العاص قاله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي ﷺ أجمعين. الإنصاف٢/ ٥٦٨، وشرح التسهيل ٣/ ٨٥، والتذييل والتكميل ٣٠٩/١١، والارتشاف٤/ ١٩٠٥، وشرح ابن عقيل٧/٣.

(٢) الهمع ٣/ ٥٢٠، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/ ٢٦٨.

(٣) البيت، لمَعْبَدُ بنُ عَلْقَمةَ التَّيميُّ، في ديوان الحماسة الحماسية رقم ٢٥٣، والحماسة بترتيب الأعلم ١ / ٢٤٣، والتبريزى ٩١/٢ برواية: (حين) بدل (يوم)، وإيضاح المنهج، والحتات: اسم رجل، وضرج: صبغ.

أل وبإثبات الألف، ولو قال الشاعر: (الحتات) بدل (حتاتا) لم ينكسر الوزن لأن وزن الشطرة على النحو الآتي :

شَهِدْتُ / حُتَاتا يو/ مَ ضُرِّ/ جَ بِالدَّمِ

فعـول / مفاعيلن / فعول / مفاعلن

ولو قال الشاعر: شَهِدْتُ الـ/حُتَات يو/مَ ضُرِّ/جَ بِالدَّمِ

يكون وزنه: فـعـولن / مفـاعلن /فعول/ مفاعلن

ولا ينكسر الوزن، ويبقى من الطويل، فوزن (شهدتُ/ حُتَاتَا يَوْ) (فعول/مفاعيلن)، فإذا صار: (شهدت الـ/حتات يو) تحول إلى: فعولن/مفاعلن، بحذف الخامس الساكن وهو القبض، والقبض يدخل الطويل، وتحول فعولن إلى فعول، ومفاعيلن إلى مفاعلن وهو ما تحقق في البيت محل الشاهد. قال ابن جني: ((ولو قال: (وليتني شهدتُ الحُتَاتَ) لَمَا كُسِرَ الوزنُ، فهذا يُؤكِّدُ عندك أنَّه عن قصدٍ وإيثارٍ، لا عن كُلْفةٍ واضطرارٍ)) [(١)]. وكلام ابن جني هنا يعبر عن موافقته لمذهب الجمهور في مفهوم الضرورة.

١٧- حذف لام الأمر مع كسر حرف المضارعة

لام الأمر حرف موضوع للطلب يدخل على المضارع فيجزمه، وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها، ومنع المبرد حذف لام الطلب مع بقاء عملها في الشعر، وأجازه الكسائي[(٢)] في الكلام بشرط تقدم (قل) كقوله تعالى: ﴿قُل

(١) التنبيه ص ٢٤١.

(٢) المغني ص ٢٩٨.

لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ﴾ ٣١، أي ليقيموا ووافقه ابن مالك[١] وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبري كقول الراجز:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُها ☆☆☆ تِأْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا[٢]

أي: لِتَأْذَنْ، ويجوز، لِتِيْذَنْ، بقلب الهمزة ياء، فحذف لام الأمر وكسر حرف المضارعة، أما كسر حرف المضارعة فهي لغة لبعض العرب[٣]. وأما حذف لام الطلب فليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: (إِيْذَنْ) بإدخال همزة الوصل ثم قطعها[٤] مع قلب همزة الفعل (أذن) ياء لكسر ما قبلها، فإن

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٦٩، ويلاحظ أن ابن مالك علق على البيت بقوله: ((لتمكنه من أن يقول ايذن)) بناء على تفسير للضرورة بأنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة، لا ما وقع في الشعر كما ذهب إليه الجمهور.

(٢) رجز لمنصور بن مرثد الأسدي، والحمء: كل ما كان من قِبَلِ الزوج مثل الأخ والأب والعم، وفيه أربع لغات: الحَمْءُ ساكنة الميم مهموزة وجمعها أحماء مثل شخص وأشخاص، وحَمًا مثل قَفًا، وحَمُو مثل أَبُو، وحمٌ مثل أبٍ، شرح الكافية الشافية ٢/١٥٦٩- ٣/ ١٥٧٠، والعباب (حما)، واللسان (أذن)، والمغني ص ٢٩٨، والتاج (حما).

(٣) الكتاب ٢/ ٣٤٥، والخصائص ٢/ ٣٧٢. وعلم اللغة العربية ٢٣١، وحركة حروف المضارعة مجلة الجامعة الإسلامية العدد ١١٩ .

(٤) قطع همزة الوصل كقول حسان رضي الله عنه :

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً فِي دِيَارِكُمُ *** أَلله أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا

وقول الآخر: لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّة *** إِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقول الآخر: ألا لا أرَى إثْنَيْنِ أحْسَنَ شِيمَةً *** على حَدَثانِ الدَّهْرِ مِنّي ومِن جُمْلِ

وقول الآخر: إذا جاوَزَ الإثْنَينِ سِرٌّ فإنّه *** بنَشْرٍ وتَصْبِيعِ الحدِيثِ قَمِينُ

=

قيل: فيه إثبات همزة الوصل في وصل الكلام رد بأنه ليس كذلك لأنهما بيتان من مشطور الرجز وليسا بيت مُصَرَّع، فليسا مصراعين من بيت واحد. فالهمزة في (إيذن) تكون واقعة في أول البيت لا في حشوه. أما قلب الهمزة ياء فشائع كبيت الكتاب:

لو قلتَ ما فى قومِها لم تِيْثَمِ ☆☆☆ يَفضُلُها فى حَسَبٍ وميسَمِ(١)

أراد: لم تِأثم، فكسر حرف المضارعة على لغة لبعض العرب، ثم قلب الهمزة ياء لكسر ما قبلها، وتقطيع الرجز محل الشاهد على النحو الآتي :

تِأذَنْ فَإِنْ/نِي حَمْؤُهَا/ وَجَارُهَا

مستفعلن / مستفعلن / متفعلن

والأصل: (لِتَأْذَنْ) فحذف لام الأمر، ثم كسر حرف المضارعة على لغة، فصار (تِأْذَن)، ولو قال الراجز (إِيْذَنْ) بكسر حرف المضارعة، وقلب الهمزة ياء لكسر ما قبلها فيكون وزنه:

إِيْذَنْ فَإِنْ/نِي حَمْؤُهَا / وَجَارُهَا

ويكون تقطيعه: مستفعلن / مستفعلن / متفعلن

=

البصريات ٥٩٩/١، ضرائر الشعر، ص: ٥٣، شرح المفصل ١٣٧/٥، اللمحة في شرح الملحة ٧٧٥/٢، شرح الشافية ١٨٣/٤.

(١) الكتاب ٣٤٥/٢ لحكيم الربعي، نسب لحميد الأرقط، ونسب لأبي الأسود الحماني، والارتشاف ١٠٤٦/٢- ١٩٤٠/٤، والهمع ٣/ ١٥٧.

١٨- حذف لام الأمر الجازمة للمضارع

سبق في المسألة السابقة أنه قد تحذف لام الأمر الجازمة للمضارع في الشعر ويبقى عملها، ومنع المبرد حذف لام الطلب مع بقاء عملها حتى في الشعر، وأجازه الكسائي في الكلام بشرط تقدم (قل)، ومن شواهده حذفها في الشعر قول الشاعر:

مَنْ كَانَ لا يَزْعَمُ أنِّي شَاعِرُ ☆☆☆ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ (١)

أراد: فَلْيَدْنُ، والبيت يروى على الأصل: (فَلْيَدْنُ)، والفعل مجزوم بحذف حرف العلة وهو الواو وبقيت الضمة على النون علامة على الحرف المحذوف التي هي من جنسه، وأجاز الدماميني وناظر الجيش(٢) عطف (فيدن) بالفاء على (يزعم) وأن الواو حذفت منه لدلالة الضمة عليها وأنه لو أراد ليدن لقال (ليدن)، وأرى أن هذا تكلف بعيد بدليل رواية: (فليدن) برد اللام المحذوفة. وتقطيع البيت :

مَنْ كَانَ لا/ يَزْعَمُ أنِّي شَاعِرُ ☆☆☆ فَيَدْنُ مِنْ/نِي تَنْهَهُ الـ/مَزَاجِرُ

ووزنه : ..... ☆☆☆ متفعلن / مستفعلن /متفعلن

---

(١) البيت في سر صناعة الإعراب ٧٠/٢، والخصائص ٣/ ٣٠٦، والإنصاف ٢/ ٤٣٤، ٤٤٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٥٠، وشرح التسهيل ٤/ ٦٠، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٤٩٣- ٩٨/٦ – ١٠٤/٨، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٩، وتمهيد القواعد ٤٣٠٣/٩، ٤٣٠٧ .

(٢) تعليق الفرائد ٢/ ٢٩، وتمهيد القواعد ٤٣٠٣/٩، ٤٣٠٧.

بدخول الخبن وهو حذف الثاني الساكن من التفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) فصارت (مُتَفْعِلُنْ) والخبن جائز في مستفعلن، ووزن البيت على الأصل بدون حذف اللام:

مَنْ كَانَ لا/ يَزْعَمُ أنِّي شَاعِرُ ☆☆☆ فَلْيَدْنُ مِنـْ/نِي تَنْهَهُ الـ/مَزَاجِرُ

☆☆☆ مُسْتَفْعِلُنْ / مستفعلن / متفعلن

وبهذه الرواية يكون الشاعر قد أتم التفعيلة بدلا من نقصانها بالخبن، والإتمام أولى من النقص، خاصة أن النقص بحذف لام الأمر من المضارع المجزوم بها وفيه خلاف بين البصريين والكوفيين إلا أنها رواية تقبل مع التنبيه على علتها، وقد أثار ذلك حفيظة العلماء الأوائل فعلق ابن سيده على البيت وتابعه ابن منظور بقوله: ((أَرَادَ: فَلْيَدْنُ فَحذف اللام؛ وَذَلِكَ لأَن الخبن فِي مثل هَذَا أخف على ألسنتهم، والإتمام عَرَبِيّ))[1]. وعلق ابن جني فقال: ((قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر. وأنشد:

مَنْ كَانَ لا يَزْعَمُ أنِّي شَاعِرُ ☆☆☆ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

قال: فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر، فيحذف. قال: فقلت: وما الذى اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول: فَلْيَدْنُ مِنِّي؟[2]

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٢٨٩، واللسان (زجر).

(٢) الخصائص ٣/ ٣٠٦، و التنبيه على حدوث التصحيف ص: ٨٧ .

١٩- حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى المؤنث المجازي

يؤنث الفعل وجوبا إذا كان الفاعل ضميرا متصلا عائدا على مؤنث حقيقي أو مجازي، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي في الشعر نحو:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ☆☆☆ وَلا أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا(١)

فحذف تاء التأنيث من (أبقل) المستحق للتأنيث لأن الفاعل ضمير مستتر مؤنث مجازي التأنيث عائد إلى الأرض المؤنثة مجازيا، والأصل (أَبْقَلَتْ) بالتاء، والبيت من بحر المتقارب، ووزن البيت:

فلا مُزْ/نَةٌ وَ/دَقَتْ وَدْ/ قَها ☆☆☆ وَلا أرْ/ضَ أبْقَـ/ـلَ إبْقَا/ لَهَا

فعولن /فعول/ فعولن/ فعو ☆☆☆ فعولن / فعـول / فعولن / فعو

فالعروض والضرب محذوفان أي حذف السبب الخفيف، فتصير (فعولن) إلى (فعو) وتحول إلى (فَعَلْ)، ولو قال الشاعر بالأصل بتأنيث الفعل (أبقلتْ) ثم يسهل همزة (إبقالها) ويحولها وصلا، وينقل حركتها وهي الكسرة إلى تاء (أبقلت) قبلها فيصير: (أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا)، ويكون الوزن:

فلا مُزْ/ نَةٌ وَ/دَقَتْ وَدْ/ قَها ☆☆☆ وَلا أرْ/ضَ أبْقَـ/ـلَتِ ابْقَا/ لَهَا

فعولن/ فعول/ فعولن / فعو ☆☆☆ فعولن / فعـول / فعولن / فعو

---

(١) لعامر بن حوين الطائي، الكتاب ٤٦/٢ وشرح المفصل ٩٤/٥، والمغني ٨٦٠، ٨٧٩، والمزنة: سحابة تحمل ماء، ودقت: أمطرت، أبقلت: أخرجت البقل، وشاهده حذف التاء من أبقلت ضرورة، ويروى برفع (إبقالها)، ولا شاهد على الرفع.

واعترض على هذا الوجه بأنه فرار من ضرورة إلى ضرورة، وقيل: إن الشاعر ليس من لغته النقل[١] فاختار ترك تاء التأنيث، وفي مثل هذا البيت وأمثاله إن كان ترك الضرورة يؤدي إلى ضرورة يخير بينهما فيحمل على أحسن الأقبحين[٢] .

٢٠ - ترك تحقيق الهمز تخفيفا

ينسب للحجازيين تخفيف الهمز أو نطق الهمزة نطقًا بين بين وهو التسهيل، وينسب تحقيق الهمزة لتميم، وقيس، وبني أسد ومن جاورها[٣], ومن الألفاظ المهموزة في العربية لفظ (الأثأب) [٤]، ولكن الشاعر خفف الهمزة في قوله:

قُلْ لأَبي قَيْسٍ خَفِيفِ الأَثَبَهْ[٥]

وتقطيع الرجز: **قُلْ لأبي / قَيْسٍ خَفِيـ/ـفِ الأثَبَهْ**

ووزنه: مستعلن / مستفعلن / مستعلن

ولو قال على الأصل بالهمز ما انكسر الوزن:

قُلْ لأبي / قَيْسٍ خَفِيـ/ـفِ الأثَأبهْ

---

(١) الضرورة الشعرية محمد حماسة ص ١٠٠ .

(٢) الخصائص ١/ ٢١٣، وانظر أيضا الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص٢٣.

(٣) النشر ٣٧١/١، و القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص ٢٧، ومشكلة الهمزة العربية، ص١٢.

(٤) الأثأب، مفرده: أثأبة، شجر ينبت في بطون الأودية بالبادية، له رؤوسٌ كَرؤُوس القَصَب، وشَكِير كشَكِيرِه، وقيل مثل التين ينبت ناعما على شاطئ نهر، وهو بعيد من الماء. المحكم والمحيط الأعظم ١٨٤/١٠، واللسان والتاج (ثأب).

(٥) الرجز بلانسبة في المحكم والمحيط الأعظم ١٠ / ١٨٤، واللسان والتاج (ثأب).

ووزنه: مستعلن / مستفعلن / مستفعلن

وكأن الشاعر ليس من لغته الهمز، لأَنه لو همز لم ينكسر البيت[١]، ومن الألفاظ التي ترك فيها الهمز أيضا (أدابوا) من دَأَبَ يَدْأُب وهي العادَة والمُلازَمَة، أنشد ابن الأَعرابي[٢] :

إذا تَوَافَوْا أدَبُوْا أخَاهُمُ[٣]

وتقطيعه هكذا: إذا تَوَا/فَوْا أدَبُوْا / أخَاهُمُ

ووزنه: متفعلن/ مستعلن/ متفعلن

فوزن تفعيلة (فوا أدابوا) مستعلن بحذف الفاء الرابعة الساكنة وهو الطي[٤]، وتحول إلى (مُفْتَعِلُن). ولو قال بالهمز على الأصل (أَدْأَبَ) من دَأَبَ ما انكسر الوزن، فيكون: **إذا تَوَا/فَوْا أدْأَبُوْا / أخَاهُمُ**

ووزنه: متفعلن/ مستفعلن/ متفعلن

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ١٠ / ١٨٤.

(٢) اللسان (دأب).

(٣) رجز في المحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٣٨٢، والصحاح واللسان (دأب).

(٤) الطي من الزحاف المفرد وهو حذف الرابع الساكن من التفعيلة مثل الفاء من (مستفعلن) فتصير (مستعلن)، وتحول إلى (مفْتعلن)، ومثل الواو من (مفعولات) فتصير (مفعُلات)، ومثل الألف من (متفاعل) بشرط إضماره وهو إسكان ثانيه المتحرك لئلا يلزم توالي خمسة متحركات وهو ثقيل وممنوع في الشعر. ويدخل الطي خمسة أبحر: البسيط، السريع، المنسرح، المقتضب.

ويلاحظ أن التفعيلة بالهمز تامة فهي (مستفعلن) من بحر الرجز، وبدون همز ناقصة فهي (مستعلن) بحذف الفاء الرابعة الساكنة وهو الطي إلا إذا كانت لغة الشاعر لا تهمز [1] .

(١) النشر ٣٧١/١، و القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص ٢٧، ومشكلة الهمزة العربية، ص١٢، واللسان (دأب) .

المطلب الثالث: ضرائر البدل

٢١- قلب الإعراب بجعل اسم (كان) خبرا لها، وخبرها اسما لها

من صور قلب الإعراب[١]: جعل اسم (كان) خبرا لها، وخبرها اسما لها كقول حسان[٢]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ ☆☆☆ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فقد أخبر بالمعرفة (مزاجَها) عن النكرة (عسلٌ وماءُ)، ولا يجوز في الكلام إلا عكسه، أي: يكون مِزاجُها عسلاً وماءَ، وليس بمضطر إذ يمكنه أن يقول: (مزاجُها) بالرفع فيجعل اسم (يكون) ضمير الشأن، و(مزاجُها) مبتدأ، و(عسلٌ) خبر، والجملة خبر (يكون)، ويبقى وزن الشطرة كما هو:

..... ☆☆☆ يَكُونُ مِزَا/جُها عَسَلاً / وَمَاءُ

..... ☆☆☆ مفاعلَتن / مفاعلَتن / فعولن

ونظيره بيت القطاميّ[٣]:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا ☆☆☆ وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

---

(١) الكتاب ٢/٥٠- ٣/٢١،٨٢، ١٣٥،١٣٧، والضرائر ٢٦٦، ما اتفق لفظه واختلف معناه ٣٨، شرح الكتاب للصفار ٢/٢٦٦.

(٢) من الوافر، ديوانه ٣، الكتاب ١/٤٩، الأصول ١/٦٧،٨٣، ضرائر الشعر ٢٩٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٣، المغني ص ٩١١.

(٣) ديوان القطامي ص٣١، وضباعا: هي ضباعة بنت الحارث الكلابي، والبيت في الكتاب ٢ /٢٤٣، الأصول ١/٨٣، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٤، المغني ٥٩١.

أي: ولا يكُ الوداعُ موقفًا منكِ، لأنه جعل ما هو في موقع المبتدأ وهو اسم كان (مَوْقِفٌ) نكرةً، وما هو في موقع الخبر وهو خبر كان (الوَدَاعَا) معرفةً، فحُمل على قلب الإعراب؛ ليصح الحكم اللفظي، فيكون التقدير: ولا يكن الوداعُ موقفًا منكِ، ولو نَكَّر (الوداعَا) ما حمل على ذلك، ولعل المُحَسِّنَ لهذا هو شبهُ المرفوع بالفاعل، والمنصوبِ بالمفعول. مع ملاحظة أنه يجوز في الاختيار أن يخبر عن نكرة بمعرفة في هذين البابين.

وبيت القطامي من الوافر، ووزنه

..... ☆☆☆ وَلا يَكُ مَوْ/قِفٌ مِنْكِ الـ/وَدَاعَا

..... ☆☆☆ مفاعلَتن / مفاعلْتن /مفاعي

والشاعر ليس بمضطر؛ لأنه لو أراد أن يخبر عن معرفة لقال:

..... ☆☆☆ وَلا يَكُ مَوْ/قِفِي مِنْكِ الـ/ وَدَاعَا

ووزنه: ..... ☆☆☆ مفاعلَتن / مفاعلْتن / فعولن

٢٢- فتح همزة (إنَّ) في الابتداء ودخول اللام على خبرها

من مواضع وجوب كسر همزة (إنَّ) أن تقع في أول جملة جواب القسم، وفي خبرها اللام[١] كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢﴾ العصر: ١، ٢، ويمتنع دخول لام التوكيد على خبر (أن) المفتوحة، وما ورد على غير ذلك شاذ عند المبرد، وحكاه قطرب، قال: سمعنا فتح الهمزة في قوله:

أَلَمْ تَكُن حَلَفْتَ باللَّهِ العَلِيِّ ☆☆☆ أنَّ مَطَا/يَاكَ لَمِنْ/ خَيْرِ المَطِي[٢]

ووزنه : ..... ☆☆☆ مستعلن/ مستعلن / مستفعلن

ففتح همزة (إنَّ) وهي تستحق الكسر لوقوعها في أول جملة جواب القسم، وفي خبرها اللام، والقياس كسر "إنَّ" لتزول الضرورة، ولو كسرها ما تغير الوزن، ولاستقام البيت نحويا على المشهور من القواعد.

٢٣- التعدية بحرف لا يتعدى به الفعل

الفعل ذهب ومشتقاته يتعدى بحرف الجر (إلى) أو (الباء)، فيقال: ذهبت إلى السوق، وذهبت بمحمد، وأذهبتُ بعلي، وقد يتعدى بدون واسطة ،

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٥٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٥٢٨، ١/ ٢٢٩.

(٢) لا يعلم قائله، والرجز في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٧، والخصائص ١/ ٣١٦، شرح الكتاب للسيرافي ٨٢/٥، والتذييل والتكميل ١١٨/٥، والارتشاف ٥/ ٢٣٩٦، وشرح أبيات المغني ٣٥٨/٤، والهمع ٥٠٦/١، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ٦٢، ٢١٧.

وعدَّى شاعر الحماسة أفعل التفضيل من أَذْهَبَ الرباعي بدون واسطة، ثم عداه باللام على غير ما يتعدى به في قوله:

ولكنْ إذا مَا حَلَّ أمْرٌ فَسَامَحَتْ ☆☆☆ به النَّفْسُ يَوْمًا كَانَ لِلْكُرْهِ أذْهَبا[1]

وتقطيعه: ..... ☆☆☆ به النَّفْـ/سُ يَوْمًا كَا/نَ لِلْكُرْ/هِ أذْهَبا

ووزنه: ☆☆☆ فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/مفاعلن

ولو قال الشاعر: (بالكره أذهبا) و عدَّى (أذهبا) بالباء ما انكسر البيت وبقيت على التفعيلة نفسها:

☆☆☆ به النَّفْـ/سُ يَوْمًا كَا/نَ بِالْكُرْ/هِ أذْهَبا

☆☆☆ فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعلن

٢٤ - إضافة المصدر لمفعوله ثم رفع الفاعل بعده

يضاف المصدر إلى مفعوله فيجره، ثم يرفع فاعله، وهذا قليل[2]، وخصه بعضهم[3] بالشعر كقوله:

أقْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ☆☆☆ قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأبَارِيقِ[4]

---

(١) البيت من بحر الطويل، في شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٨٤، وزهر الآداب ٤/ ٩٦٦، التذكرة الحمدونية ١٨٨/٢، والمحكم والمحيط الأعظم مقلوبة (سمح) ٢١٧/٣ برواية (إذا ما حَلَّ خَطْبٌ تَسَمَّحَتْ).

(٢) الكتاب ١٩٠/١، والارتشاف ٣/ ١٧٤.

(٣) أي بعض العلماء. الارتشاف ٣/ ١٧٥، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٧٩، والهمع ٢/ ٩٤.

(٤) من البسيط للأقيشر الأسدي، والتلاد: المال القديم الموروث، والنَّشَب: المال الثابت مثل الدور والضِّياع والبساتين، والقرع: ضرب شيء صلب بغيره، والقواقيز: جمع قاقوزة فارسي معرب وهي أواني يشرب فيها الخمر، الإنصاف ١٨٨/١، والأمالي الشجرية ٢٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٨٢–١١/ ٨٩، والمغني ٦٩٤.

والبيت يروى برفع (أفواه) وبنصبه، فعلى رواية رفع (أفواهُ) يوجه البيت على أن (قرع) مصدر عامل، و(القواقيز): مفعول به للمصدر (قرع) وهو مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وأفواه فاعل للمصدر، ويكون التقدير: أَن قَرَعَتِ القواقيزَ أَفواهُ الأباريقِ. وعلى رواية نصب (أفواهَ) تكون (القواقيز) فاعل للمصدر في المعنى وهو مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، ويكون التقدير أَن قَرَعَتِ القواقيزُ أَفواهَ الأباريق، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ لأَن أفواه الأَبَاريقَ تَقْرَعُ الْقَوَاقِيزَ، وَالْقَوَاقِيزُ تَقْرَعُ أفواهَ الأَباريق. وَإِنَّمَا كَانَ إِعْمَال المصدر الْمُضَاف للْمَفْعُول الَّذِي ذكر فَاعله ضَعِيفا وقليلا على رواية رفع (أفواه)؛ لأَن الَّذِي يظْهر حِينَئِذٍ إِنَّمَا هُوَ عمله فِي الْعُمْدَة، فعلاقة الفاعل بالعامل أقوى من علاقة المفعول به. وقيل: إنه مُخْتَصّ بالشعر كَقَوْل الشَّاعِر:

أَفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ☆☆☆ قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

فِيمَن روى الأفواه بِالرَّفْع، وَيرد عليه أَن البيت روي أَيْضا بِالنّصب، فَلا ضَرُورَة فِي الْبَيْت لاستقامة الوزن على الروايتين [1] فوزن الشطرة على رواية رفع (الأفواه) هكذا:

أَفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ☆☆☆ قَرْعُ القَوَا/ قِيزِ أَفْـ/ وَاهُ الأَبَا/رِيقِ

..... ☆☆☆ مستفعلن/ فاعلن /مستفعلن /فاعلْ

فضربه (رِيقِ) مقطوع، والقطع من علل النقص، وهو حذف ساكن الوتد المجموع وإسكان ما قبله[2]، فيصير (عِلُنْ) إلى (عِلْ)، أي تصير فاعلن

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص: ٤٩٣، ٤٩٤.

(٢) السهل الوافي في العروض والقوافي ص ٣٤.

إلى فاعل. والوزن نفسه مع رواية نصب (أفواهَ)، إذن رواية نصب (أفواهَ) هي رواية المرجوح مع وجود الأرجح وهي رواية رفع (أفواهُ).

٢٥- تغيير الإعراب عن الراجح إلى المرجوح

من التغييرات التي أحدثها بعض الشعراء بدافع الضرورة العدول عن الراجح إلى المرجوح، كتغيير الشاعر حركة الإعراب، ومثال ذلك رجز أبي النجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ☆☆☆ عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ(١)

فرواية رفع (كلُّه) وهو مستحق للنصب إتباعا للمؤكَّد (ذنبًا) المنصوب دون ضرورة تدفعه لذلك، ولو نصب لأمكن مع المحافظة على وزن البيت هكذا:

عَلَيَّ ذَنْـ/ـبًا كُلَّهُ / لَمْ أَصْنَعِ

متفعلن / مستفعل / مستفعلن

ولو قيل: إن (كلّه) في البيت بالرفع يؤدي معنى غير (كلّه) بالنصب فهو بالرفع يدل على التبرؤ من الذنب كله، ولو نصب لكان ظاهره أنه صنع بعضه فقط. ويُخرَّج (كلُّه) في رواية الرفع على أنه مبتدأ، وجملة (لم أصنعِ) خبره، وحذف الرابط منها، والتقدير: لم أصنعه، فكأنه قال: كُلُّه غيرُ

(١) في ديوانه ٢٥٦، برواية (كلَّه) بالنصب، وبقية المراجع بالرفع، وأم الخِيار: زوجُه وتسمى قِلابة، و(تَدَّعي): تلفق الإدعاءات لأنها كانت تلومه على الصلع والشيب والشيخوخة، الكتاب ٨٥/١، والمقتضب ٢٥٢/٤، والخصائص ٦٣/٣، ٣٠٦، شرح التسهيل ٣١٢/١، شرح الكافية الشافية ٣٤٦/١، والتذييل والتكميل ٤٠/٤، والمغني ص ٢٦٥، وتمهيد القواعد ٩٨٦/٢.

مصنوعٍ[١]، وأراد بقوله (ذنبا) ذُنُوبًا فعبر عن الجمع بصيغة المفرد، ويكون قوله (كلُّه لم أصنعِ) من ناحية المعنى يحتمل أمرين: أحدهما أنه أراد لم يصنعه كله ولا شيئا منه، والوجه الآخر: أنه صنع بعضه ولم يصنع جميعه[٢]. وعثرت على بيت مشابه لرجز أبي النجم ، وهو :

فَقُلْتُ لهم إنَّ الأسَى يَبْعَثُ البُكَا ☆☆☆ دَعُونِي فَهَذَا كُلّه قَبْرُ مَالِكِ[٣]

بنصب (كله) وهو يستحق الرفع، كأنه أراد جنس القبور[٤] يعني إذا نظر إلى كل القبوركأنه ينظر إلى قبر مالك، فكل القبور تُذكره بقبر مالك[٥]، ومما جاء مشابها لبيت أبي النجم في رواية (ذنبا كلُّه) قراءة: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[٦] آل عمران: ١٥٤، برفع (كُلّه) على القطع على الابتداء، و(لله)

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٨٠. وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٥، وضرائر الشعرص ١٧٦.

(٢) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ١٣.

(٣) من الطويل، لمتمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك، ديوان الحماسة ٢٢٥/١، وشرح المرزوقي ٧٩٧/٢، والحماسة بترتيب الأعلم ٥٨/٢ وشرحها ٥٣٤/١، وشرح التبريزي ٢٣٧/١، وإيضاح المنهج ٩٤٥/٢، والتنبيه ٢٢٠: (ذروني) بدل (فدعني) .

(٤) التعازي والمراثي ١١٦ برواية (ذروني فهذا)، الكامل ٢٠٧/١، والمرزوقي ٥٦٥/١، وتمهيد القواعد ٣٥٤٨/٧.

(٥) إيضاح المنهج ٢/ ٩٤٦.

(٦) قراءة الجمهور: (كلَّه) بالنصب، وقرأ أبو عمرو ويعقوب واليزيدي وسهل وعيسى وابن أبي ليلى (كلُّه) بالرفع على أنه مبتدأ، ولله متعلق بالخبر، والجملة خبر إنَّ، وجوز أبو حيان القراءتين، لأنهما متواترتان. معاني القرآن للفراء ١٠/٣، مشكل =

جار ومجرور متعلق بالخبر، وضعف سيبويه[1] رواية الرفع في بيت أبي النجم العجلي واعتبرها بمنزلنه غير الشعر .

والخلاصة أن رواية النصب هي الراجحة لأنها لا تحتاج إلى تأويل، وما لايحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج، ورواية الرفع جائزة مرجوحة لأن فيها قطعا وتأويلا ولها وجه بعيد من العربية، ولمجيء لفظ (كل) مبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ مريم: ٩٥، وكان الفراء يجيز: كُلُّهم ضربتُ[2].

=

إعراب القرآن ١٦٤/١، الكشف عن وجوه القراءات ٣٦١/١، والبحر المحيط ٨٨/٣، الدر المصون ٢٣٩/٢، والاتحاف ص ١٨٠.

(١) الكتاب ٨٥/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٠/١، والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص ٥٧.

٢٦- نصب المضارع المستحق للرفع

في قول الشاعر: **سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ ☆☆☆ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا** (١)

نصب الفعل المضارع (فأستريحا) شذوذا بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية، والمضارع الذي سبقه وهو (سأتركُ) مرفوع موجَب وما بعده معطوف عليه داخل في معناه وهو (وأَلحقُ) و(فأستريحا)، ولكن الشاعر نصب (فأستريحا) شذوذا أو اضطرارا. ولو قال على الأصل (فأستريحُ) بالضم عطفا على المضارع المرفوع قبله ما انكسر الوزن، ووزن البيت بالنصب:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ ☆☆☆ وَأَلْحَقُ بِالْـ/حِجَازِ فَأَسْـ/تَرِيْحَا

..... ☆☆☆ مفاعلَتن / مفاعلَتن /فعولن

ولو قال على الأصل برفع المضارع (فأستريحُ) لبقي الوزن كما هو بعد وصل حرف الروي بواو، فيصير عروضيا هكذا: (تريحو) بوزن (فعولن) ، ولو قال الشاعر أيضا (لأستريحا) باللام منصوبا بأن مضمرة جوازا بعد اللام، فيضع اللام بدلا من الفاء لجاز نحوًا ووزنا، وما انكسر الوزن.

٢٧- إبدال ألف الإطلاق من هاء التأنيث

قال الشاعر : إذَا مَا المَرْءُ صَمَّ فَلَمْ يُنَاجِي☆☆☆ وَلَمْ يَكُ سَمْعُهُ إِلاَّ نِدَايَا

ولاعَبَ بالعَشِيِّ بَنِي بَنِيهِ ☆☆☆ كفعلِ الهِرِّ تَلْتَمِسُ العَظَايَا

يُلاعبُهم وَوَدُّوا لَوْ سَقَوْهُ ☆☆☆ مِنَ الذِّيْفَانِ مُتْرَعَة مَلايَا

---

(١) للمغيرة بن حبناء، والبيت في الكتاب ٣/٣٩، والمقتضب ٢/ ٢٤، والأصول ٢/ ١٨٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٤٧.

فَأَبْعَدَهُ الإِلَهُ ولا يُوَبَّى ☆☆☆ ولا يُشْفَى مِنَ المَرَضِ الشِّفَايَا[1]

الأبيات من بحر الوافر، أبدل فيها ألف الإطلاق من هاء التأنيث، ووزن الشطرة الثانية على النحو الآتي:

☆☆☆ وَلم يَكُ سَمْـ/عُـهُ إلاَّ / نِـدَايَا

☆☆☆ مفـاعلَتن / مفاعلْتن / فعولن

ولو رجع الشاعر إلى الأصل وهو النطق بهاء التأنيث ساكنة لما تغير الوزن فقال:

☆☆☆ وَلَمْ يَكُ سَمْـ/عُـهُ إلاَّ/نِـدَايَهْ

يصير وزنه: ☆☆☆ مفـاعلَتن / مفاعلْتن/ فعولن

وقد نسب السيرافي للمبرد قبح هذه الضرورة، وابن السراج كذلك [2].

---

(١) من الوافر، الأصول ٣/ ٤٦٨، ٤٦٩، والمنصف ١٥٥/٢، ١٥٦ للمستوغر بن ربيعة، وفيه (وأودى سمعه) بدل (ولم يك سمعه)، ويروى: (ولا يُسْقَى)، و(ولا يُعْطَى) بدل (ولا يُشْفَى)، والخصائص ٢٩٣/١، ومايحتمل الشعر من الضرورة ص ١١٦٤، وضرائر الشعر ص ٢٣٠.

(٢) الأصول في النحو ٣/ ٤٦٨، ٤٦٩ ، ومايحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص ١١٦٤.

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث تبين لي:

١ – أن ابن مالك قد تأثر في رأيه في الضرورة بآراء سابقة عليه، وخاصة ابن فارس اللغوي الذي كان متشددا أكثر من ابن مالك في قبول الضرورة والاعتراض على مفهوم الجمهور.

٢ – تظل بعض عبارات سيبويه محتملة مما أثار خلافا وجدلا في تفسير مفهومه للضرورة الشعرية، ففريق يرى أن مذهبه في الضرورة هو مذهب الجمهور، وفريق يرى أنه موافق لرأي ابن مالك، وعباراته في الكتاب محتملة وغير صريحة، لذلك أدعو الباحثين إلى دراسة آراء سيبويه المحتملة لأكثر من وجه والفصل فيها[١].

٣ – شاع الاستشهاد بالأبيات التي ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل في رده الضرورة التي يمكن الاستغناء عنها، وبالبحث تبين وجود أبيات أخرى متنوعة ومتعددة .

٤ – قضية الضرورة التي لا ضرورة لها شائكة معقدة تحتاج إلى تمهل وروية وتجرد، وأن الغلو في الإطلاق، أو التقييد غير مقبول.

---

(١) يوجد بحث للدكتور صبحي عبد الحميد بعنوان "ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه " وبحث آخر للدكتور محمد المحرصاوي رئيس جامعة الأزهر بعنوان " من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب دراسة للمسائل النحوية والصرفية التي اختلف العلماء في حكاية مذهب سيبويه" .

٥- يمكن أن يكون لمذهب ابن مالك في الضرورة وجه يعتمد عليه وهو البديل الذي لا يخل بالقواعد، ولمذهب الجمهور أيضا وجه تخرج عليه أبيات الضرورة، وما أكثر ماذكره ابن جني في هذا الباب .

٥- عثرت على أبيات أشار فيها ابن جني إلى موطن الضرورة، وأن الشاعر لو قال (كذا) ما انكسر الوزن، ولكنه لم ينف الضرورة عن البيت؛ لأن مذهبه هو مذهب الجمهور.

٨- الضرائر المقبولة المتفق عليها موافقة لوجه من وجوه العربية، أو للغة من لغات العرب.

٩ – الضرورة عند ابن مالك قسمان: قسم يمكن للشاعر أن يعدل عن موضع الضرورة لوجود البديل الذي لا يوقع في الضرورة، وقسم لا بديل للشاعر عن الضرورة وهذه هي المقبولة المعتد بها.

١٠- بعض الأبيات المشهورة التي شاعت في باب الضرورة لو أنشد على الأصل لجاز عروضيا مثل بيت :

أَلَم يَأتيكَ وَالأنباءُ تَنمى ☆☆☆ بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

ثَبَت أهم المصادر والمراجع

*- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان، طبعة الخانجي ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

*- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

*- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق محمد عبدالسلام هارون، طبعة دار المعارف، بدون تاريخ.

*- الأصول في النحو، لابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي، طبعة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.

*- أعلام الكلام، لابن شرف القيرواني، ضمن سلسة الرسائل النادرة، طبع بالقاهرة ١٩٢٦م.

*- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

*- الأمالى الشجرية لابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.

*- الإنصاف فى مسائل الخلاف ومعه الانتصاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة بيروت، ١٤٠٧هـ.

*- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي الحسن القيسي، تحقيق محمد حمود الدعجاني، طبعة دار الغرب، ١٤٠٨ هـ.

*- الإيضاح في علل النحو، الزَّجَّاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

*- إيضاح المنهج، لابن ملكون، تحقيق أحمد محمد علام، مركز البحوث والتواصل المعرفي بالرياض، ١٤٣٧هـ.

*- البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي، مطابع النصر الحديثة بالرياض.

*-تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحياة.

*- التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

*- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق عباس مصطفى، الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

*- التذييل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق حسن هنداوي، طبعة دار كنوز إشبيلية، الرياض.

*- التعازي والمراثي، للمبرد، تحقيق: إبراهيم محمد حسن، مراجعة: محمود سالم، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

*- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق محمد عبد الرحمن المفدَّى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣.

*- التعليقة على شرح المقرب ، لابن النحاس الحلبي، تحقيق خيري عبد الراضي، طبعة دار الزمان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.

*- التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق أحمد محمد علام، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

*- تمهيد القواعد على تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق علي فاخر وآخرين، دار السلام، ١٤٢٨هـ.

*- توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق عبدالرحمن سليمان، الكليات الأزهرية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

*- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

*- الجنى الداني فى حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، طبعة بيروت ١٤١٣هـ.

*- حاشية البهوتي على شرح الأشموني،البهوتي الخلوتي، تحقيق أحمد علام، دار الحديث بالرياض، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

*- حاشية الشمني على مغني اللبيب (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، المطبعة البهية بمصر.

*- الحماسة، بترتيب الأعلم الشنتمري، تحقيق مصطفى عليان، جامعة أم القرى ١٤٢٣ هـ.

*- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

*- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

*- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبد عزام، طبعة دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.

*- ديوان الحماسة لأبى تمام تحقيق عبد المنعم أحمد صالح ط الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر، ١٩٩٦م.

*- ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.

*- ديوان رؤبة بن العجاج، جمع وترتيب وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة بالكويت.

*- ديوان القطامي التغلبي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، ١٩٦٠ م.

*- ديوان ابن ميادة، تحقيق حنا جميل حداد ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

*- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.

*- ذم الخطأ في الشعر، لأحمد بن فارس اللغوي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٠هـ.

*- زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري أبو إسحاق الحُصري القيرواني، دار الجيل بيروت.

*- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠ م.

*- السهل الوافي في العروض والقوافي، طه الزيني، الطباعة المحمدية بالأزهر، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

*- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن، الطبعة الأولى، مطبعة حسان بالقاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

*- شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، دار المأمون بدمشق، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م .

*- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار فراج، دار العروبة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.

*- شرح الأشموني "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، ومعه حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعيني، ط الحلبي بمصر.

*- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

*- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، طبعة الأوقاف العراقية.

*- شرح الحماسة، للخطيب التبريزي، طبعة عالم الكتب ببيروت.

*- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

*- شرح الشافية، للرضي، مع شرح شواهده، محمد نور ،محمد الزفزاف، محمد محي الدين، بيروت ١٤٠٢هـ.

*- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

*- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، لمحمد محى الدين دار التراث١٤٠٠هـ.

*- شرح القصائد العشر، للتبريزي، المطبعة المنيرية بمصر، ١٣٢٥هـ - ١٩٣٠ م.

*- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، طبعة جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

*- شرح كتاب سيبويه للصفار البطليوسي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٩٠٠ نحو).

*- شرح كتاب سيبويه للصفار البطليوسي، السفر الأول، تحقيق معيض بن مساعد، المآثر، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

*- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، طبعة دار الكتاب العربي ١٤٢٧ هـ.

*- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ١٤٢٢، هـ، ٢٠٠١ م.

*- شعر دِعبِل الخُزاعي، تحقيق عبد الكريم الأشتر، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣.

*- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

*- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق أحمد صقر، طبعة المختار، القاهرة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

*- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

*- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٠ م.

*- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الآلوسي، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٤١هـ.

*- ضرورة الشعر، للسيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، طبعة أولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

*- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق محمد عبدالعزيز النجار ١٤٠١هـ-١٩٨١م، بمصر.

*- العباب الزاخر واللباب الفاخر، الصغاني، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ١٩٧٩م.

*- علم اللغة العربية، د. محمود فهمى حجازى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة.

*- فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧ م.

*- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

*- القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين مع دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، إبراهيم الحندود، ١٤٢٢هـ.

*- الكافي في العروض والقوافي، للتبريزي، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

*- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بالقاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

*- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الجيل بيروت ١٤١١ هـ -١٩٩١م.

*- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي، تحقيق محي الدين، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

*- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

*- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

*- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصايغ، تحقيق إبراهيم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة، طبعة أولى، ١٤٢٤ هـ.

*- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز، تحقيق رمضان عبد التواب، صلاح الهادي، دار الفصحى بالقاهرة، ١٩٨٢م.

*- ما يحتمل الشعر من الضرورة، السيرافي، تحقيق عوض القوزي، مطابع الفرزدق بالرياض، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

*- المجموعة الوافية بعلمي العروض والقافية، الدكتور عبد السلام أبو النجا سرحان، ١٤٠٥هـ - ٩٨٥م.

*- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق عبد الحليم النجار وآخرين، مصر، ١٣٨٦هـ-١٩٦٩م.

*- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

*- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

*- مشكلة الهمزة، رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ١٩٩٦م .

*- معانى القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار، طبعة عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

*- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك، ومحمد حمد الله، دار الفكر ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

*- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لشاطبي، تحقيق مجموعة، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

*- المقتضب، للمبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصورة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

*- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، طبعة الحلبى بمصر ١٣٧٣هـ.

*- الموشح في مآخذ العلماء عل الشعراء، المَرْزُبَانيّ، تحقيق محمد شمس الدين، بيروت، طبعة أولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

*- موطئة الفصيح، لابن الطيب الفاسي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٥٠١.

*- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، راجعه علي محمد الضباع، المكتبة التجارية بمصر.

*- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع
١.	ملخص البحث
٢.	المقدمة
٣.	**المبحث الأول**
٤.	المطلب الأول : آراء العلماء ومناهج المؤلفين في الضرورة الشعرية
٥.	المطلب الثاني : الضرورة الشعرية بين مذهب الجمهور ورأي ابن مالك
٦.	اعتراضات على رأي ابن مالك
٧.	آراء موافقة لرأي ابن مالك وسابقة عليه
٨.	سماعية الضرائر الشعرية
٩.	**المبحث الثاني** الدراسة التطبيقية على نماذج للضرورة التي لا ضرورة لها
١٠.	**المطلب الأول : ضرائر الزيادة**
١١.	معاملة المضارع المعتل الآخر في الجزم معاملة الصحيح
١٢.	تغيير الأعلام بزيادة ألف
١٣.	زيادة الألف واللام على العلم المنقول من المضارع
١٤.	دخول (أل) الموصولية على الفعل المضارع
١٥.	تنوين اسم (لا) النافية للجنس المستحق للبناء
١٦.	إسناد الفعل إلى نون النسوة، والفاعل اسم ظاهر
١٧.	اشتمال جملة النعت على ضمير يربطها بالموصوف

١٨.	جواز منع وصرف الاسم المؤنث ساكن الوسط
١٩.	معاملة الاسم المنقوص الممنوع من الصرف معاملة الصحيح
٢٠.	صرف الممنوع من الصرف
٢١.	تأنيث المذكر
٢٢.	إثباتُ الهاء في صفات المؤنّث التي جرت في الكلام بغير هاءٍ
٢٣.	تضعيف غير المضعف
٢٤.	**المطلب الثاني : ضرائر النقص**
٢٥.	انفصال الضمير مع إمكان اتصاله
٢٦.	حذف الألف واللام من العلم المقترن بها
٢٧.	تنكير المعرف بـ(أل)
٢٨.	حذف لام الأمر مع كسر حرف المضارعة
٢٩.	حذف لام الأمر الجازمة للمضارع
٣٠.	حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى المؤنث المجازي
٣١.	ترك تحقيق الهمز تخفيفا
٣٢.	**المطلب الثالث : ضرائر البدل**
٣٣.	قلب الإعراب بجعل اسم (كان) خبرا لها، وخبرها اسما لها
٣٤.	فتح همزة (إنَّ) في الابتداء ودخول اللام على خبرها
٣٥.	التعدية بحرف لا يتعدى به الفعل
٣٦.	إضافة المصدر لمفعوله ثم رفع الفاعل بعده
٣٧.	تغيير الإعراب عن الراجح إلى المرجوح
٣٨.	نصب المضارع المستحق للرفع
٣٩.	إبدال ألف الإطلاق من هاء التأنيث

٤٠.	الخاتمة
٤١.	ثَبَت المصادر
٤٢.	فهرس الموضوعات